

البحث الثانى عشر

مدى واقعية الآمال المعقودة على المشروعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة فى مصر

د محمود حسن حسنى

مدرس بقسم التجارة الخارجية
كلية التجارة وادارة الأعمال
جامعة حلوان

يعانى الاقتصاد المصرى ، مثله فى ذلك مثل الكثير من دول العالم المتقدمة منها والآخذ فى النمو ، من مشكلة البطالة • وغنى عن البيان أن أسباب البطالة فى الدول المتقدمة تختلف فى واقع الأمر عن أسبابها فى البلدان الآخذة فى النمو •

وإذا كان اصطلاح البطالة يشير الى كون الفرد لا يعمل ويبحث عن عمل ، فهناك من يقترح اعتبار هؤلاء الذين لا يحصلون على أجر منتظم كمتعطلين ، أو افتراض مستوى دخل أدنى ، يعتبر الفرد بمقتضاه متعطلا إذا حصل على دخل أقل منه (١) •

ويعانى الاقتصاد المصرى من كافة صور البطالة التى أشار اليها الأدب الاقتصادى • فمن حيث موقف الافراد تجاه العمل ، يمكن أن يكون الفرد فى حالة بطالة اختيارية أو ترفيهية Voluntary or Luxury (٢) وهى تنتشر بين أصحاب الأصول الكبيرة نسبيا والذين ارتفعت طموحاتهم بالاتجاه الى مستويات عالية من التعليم • كما تنتشر كذلك بين بعض فئات العمالة المصرية بالخارج حيث يميلون عند عودتهم الى البقاء عاطلين حتى تنفذ مدخراتهم ، وعندئذ يلجأون الى الهجرة مرة أخرى ، وكذلك بعض المودعين لأموالهم فى شركات توظيف الأموال • وقد يكون الفرد فى حالة بطالة اجبارية عندما

لا يسمح نطاق الانتاج أو الأساليب الفنية للانتاج باستيعاب فائض عرض القوة العاملة . ويتمثل هذا النوع من البطالة فى تلك السائدة بين بعض تخصصات خريجي الجامعات والتعليم فوق المتوسط والمتوسط ، وهى ما اصطلح على تسميتها ببطالة المتعلمين .

ومن حيث مدى احساس المجتمع بوطأة البطالة ، يمكن تقسيمها الى بطالة سافره أو مفتوحة Open Unemployment وبطالة مقنعة Disguised .

ويتمثل النوع الأول فيما أشرنا اليه فى الفقرة السابقة من بطالة اجبارية ، والتي تشير الاحصاءات الى تفاقمها ، فقد ارتفعت معدلاتها من ٢٢٪ عام ١٩٦٠ الى ٧٧٪ عام ١٩٧٦ ، ووصلت الى ١٤٧٪ عام ١٩٨٦ (٣) .

أما الشكل الثانى وهو البطالة المقنعة ، فهو يمثل احدى صور التشغيل الناقص Underemployment - ويتمثل هذا الشكل من البطالة فى القطاع الحكومى المصرى ، القطاع الزراعى ، والى حد ما فى القطاع العام ، بعض المشروعات القائمة على أساس عائلى . وتقدر بعض الدراسات حجم البطالة المقنعة فى القطاع الحكومى بحوالى ٤٠٪ من جملة العاملين ، وفى القطاع الزراعى قدرتها احدى الدراسات بحوالى ٣٨٪ من جملة المشتغلين ، بينما قدرتها أخرى بما يتراوح بين ٢٠ - ٣٠٪ (٤) ، كما يلاحظ اتجاه كثير من وحدات القطاع العام الى تضيق فرص التوظيف الجديدة لديه حتى يمكنه تقليل حدة البطالة المقنعة ، كما تشير احدى الدراسات الى أنه اذا كان لدينا فى وحدة ادارية حكومية عشر موظفين يعملون بطاقة مقدارها ٨٠٪ من قدرتهم الفعلية ، فان النقص فى معدل التشغيل لهم ، يعادل وجود عاملين متعطلين لكل الوقت (٥) .

كما يعانى الاقتصاد المصرى كذلك من البطالة الاحتكاكية أو الجزئية Frictional والتي تحدث فى الأجل القصير عندما ينتقل العمال بين الأعمال المختلفة ، ويبرز هذا النوع من البطالة بصفة خاصة فى القطاع غير الرسمى Informal sector ، وان كان قليل الحدوث فى القطاع الرسمى فيما عدا ما حدث من انتقال قدر كبير من الكفاءات الادارية والفنية الى مشروعات الاستثمار الأجنبى MNCs ، والقطاع الخاص الحديث فى أعقاب سياسة الانفتاح الاقتصادى .

أما البطالة الهيكلية Structural والتي تبرز عادة من التغيرات طويلة الأجل كتطوير الاساليب الفنية للانتاج ، وتغيير نسب اشتراك عوامل الانتاج (تغير كثافة استخدام العوامل) ، وهى البطالة التي عانى منها الاقتصاد المصرى منذ الستينات مع تركيز قدر كبير من الاستثمارات الصناعية فى صناعة الكيماويات والبتروكيماويات وغيرها والتي تتسم بارتفاع كثافة رأس المال فيها نسبيا ، واشتدت حدة هذه البطالة مع قدوم الشركات متعددة الجنسية MNCs والتي استجلبت معها فنون الانتاج ذات الكثافة الرأسمالية العالية(٦) .

وأخيرا يعانى الاقتصاد المصرى من البطالة الدورية Cyclical والتي تنتج عن قصور مستوى الطلب نتيجة ركود محلى أو عالمى ، فقد نتج عن الركود العالمى فى أوائل الثمانينات ، والهبوط الدرامى فى أسعار النفط ، انحسار موجات الهجرة الى الأقطار العربية البترولية بل وعودة الكثير من العمالة المصرية من هذه البلدان نتيجة السياسات التقييدية التي طبقتها ، وبالتالي انخفاض فى دخول هذه الفئات وذويهم بالداخل ، كل ذلك نتج عنه هبوط فى مستوى الطلب الكلى ومن ثم الطلب المشتق على العمل بحيث أصبح قاصرا عن استيعاب المعروض من الأيدي العاملة .

وقد ترتب على اشتداد حدة مشكلة البطالة بصورها المختلفة ، الكثير من المضاعفات السياسية والاجتماعية والنفسية الخطيرة(٧) ، الأمر الذى جعلها من أبرز القضايا التي تحتاج الى تكثيف الجهود للتخفيف من حدتها فى الأجل القصير ، والعمل على تطوير استراتيجية التنمية بحيث تأخذ أبعاد التوظيف والبطالة فى الأجل الطويل .

ولقد طرحت على الساحة العديد من السياسات المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة بعضها قصيرة الأجل ، والأخرى متوسطة وطويلة الأجل .

وتهدف هذه الدراسة الى محاولة التعرف على مدى اسهام المشروعات الصغيرة بصفة عامة - والصناعات الصغيرة بصفة خاصة - فى خلق الوظائف واستيعاب فائض القوة العاملة المتاح . ويتمثل ذلك فى بحث وتمحيص الفرضية القائلة بأن المشروعات الصغيرة تستخدم طرائق انتاج

أكثر كثافة فى العمل ، ومن ثم ينتج عن تشجيعها - بتوفير المناخ الاستثمارى الملائم - زيادة الطلب على الأيدى العاملة بنسب أكبر من عوامل الإنتاج الأخرى النادرة ، مما يفتح عنه تخفيف حدة البطالة .

وفى ضوء الفرضية السابقة يمكن وضع الاطار التالى للبحث :

- ١ - ماهية المشروع الصغير .
- ٢ - خصائص المشروع الصغير .
- ٣ - المعوقات التى تواجه المشروع الصغير .
- ٤ - الخلاصة والتوصيات .

١ - ماهية المشروع الصغير (٨) :

بادئ ذى بدء ، نود الاشارة الى صعوبة الوصول الى تعريف جامع مانع للمشروع الصغير ، يصلح للمقارنات الدولية أو القطاعية . فالمشروع الصغير فى بلد كالولايات المتحدة أو البرازيل قد يكون كبيرا فى دولة مثل مصر وكوريا وهو يختلف بالتأكد منه فى جيبوتى وتوجو .

كما أن المشروع الصغير فى صناعة الكيماويات - مثلا - سوف يختلف بالتأكد عن مثيله فى تجارة التجزئة والاحذية (٩) .

ومع ذلك فهناك عدة معايير يمكن على أساسها تحديد حجم المشروع بطريقة تحكمية ، أبرزها عدد العمال فى المشروع ، رأس المال ، عدد الآلات ، كمية وقيمة المواد الخام ، كمية وقيمة الانتاج وغيرها .

ويعتقد أن عدد العاملين بالمشروع هو أنسب معيار لما له من صفات أبرزها (١٠) :

(أ) البساطة وسهولة المقارنة بين المشروعات والدول على أساسه .

(ب) الثبات النسبى حيث لا يتعرض للتغيرات فى قيمة النقود بفعل التضخم والانكماش .

(ج) توافر البيانات الى حد كبير ، وسهولة الحصول عليها من المشروعات ورجال الأعمال حيث لا ينطوى على حساسية أو سرية مقارنة بغيره من المعايير .

ومع ذلك فلا يخلو هذا المعيار من مثالب ، أهمها التحيز لصالح المشروعات الصغيرة ، حيث يلاحظ فى الغالب ارتفاع معامل العمل/رأس المال فيها بالمقارنة بالمروعات الأكبر التى تميل الى استخدام فنون انتاج موفرة للعمل ، بالاضافة الى صعوبة المقارنة بين المشروعات المختلفة نتيجة اختلاف معامل العمل/رأس المال .

كما تثار مشكلة أخرى وهى مشكلة التصنيف الفرعى للمروعات الصغيرة ، فهناك المشروعات القزمية Dwarf or Cottage Firms التى تعتمد على قوة عمل صاحبها وأسرتة وفى الغالب الأعم لا يزيد فيها عدد العمال عن خمس ، وكذلك توجد الورش الحرفية Handicraft Shops التى قد يصل فيها عدد العمال الى عشر ، وهناك المشروعات الصغيرة الحديثة Modern Small Firms التى يتراوح عدد العمال فيها بين عشر وخمسين عاملا ، وقد يصل فى بعض البلاد الى مائة عامل ، وأحيانا مائتين (١١) .

ومن الأمور الجديرة بالايضاح أيضا ، تلك التى ترمى الى التفرقة بين مفهوم المنشأة أو المصنع ، ومفهوم المشروع . فالمنشأة أو المصنع Establishment or plant يشير الى الموضع الذى يقام فيه النشاط الاقتصادى ، وتحديد حجمه الأمثل أمر يتصل بالتكنولوجيا المستخدمة . أما المشروع Firm or Business فهو الكيان القانونى للنشاط وهو أقل خضوعا للتكنولوجيا ، لذا فهو أمر يتصل بالتنظيم الاجتماعى .

ولكن هذه التفرقة لا تمنع وجود أنشطة يحتوى المشروع فيها على مصنع أو منشأة واحدة . كما قد تمتلك المشروعات الكبيرة العديد من المصانع أو المنشآت الصغيرة (١٢) .

والجدول التالى رقم (١) يوضح الاختلاف فى مفهوم الصناعة الصغيرة باختلاف الدول .

(الموارد البشرية)

جدول رقم (١)

تعريف الصناعة الصغيرة فى مجموعة مختلفة من الدول
حسب معيار « عدد العمال »

صغيرة	صغيرة جدا (صناعات قزمية وحرفية)	حجم الصناعة الدول
٢٠٠	١ - ٢٠	المملكة المتحدة
٢٥٠	١ - ١٠	الولايات المتحدة
٣٠٠	١ - ١٠	اليابان
٤٩	١ - ٢٠	المانيا الاتحادية
٢٠	١ - ٦	الدنمارك
٥٠	١ - ٦	ايرلندا
١٠٠	١ - ١٠	بنجلاديش
١٠٠ - ٥١	١ - ١٠	الهند
٥٠	١ - ١٠	الصومال
٣٠	١ - ١٠	السودان

المصدر : د . سامى عفيفى حاتم ، « تجارب بعض الدول فى مجال
المشروعات الصغيرة » ، الندوة القومية الاولى للمشروعات الصغيرة ، كلية
التجارة وادارة الأعمال جامعة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ ، ص (٥) .

كما يشير الجدول رقم (٢) الى تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة
حسب النشاط الاقتصادى .

جدول رقم (٢)

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادى
فى اليابان

مشروعات متوسطة	مشروعات صغيرة	حجم المشروع	
		النشاط	
١٠٠ فرد فأقل	٥ أفراد فأقل	مشروعات تجارة الجملة	
٥٠ فرد فأقل	٥ أفراد فأقل	مشروعات تجارة التجزئة	
٣٠٠ فرد فأقل	٣٠ فرد فأقل	المشروعات الصناعية	
		مشروعات المناجم والمحاجر	
٣٠٠ فرد فأقل	٣٠ فرد فأقل	والمواصلات	

المصدر : د. نجله حسين مرتجى ، « فلسفة تحديث وتطوير المشروعات الصغيرة ودورها فى التنمية الاقتصادية (تجربة اليابان) » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الأعمال - جامعة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ ، ص ٨ .

وفى ضوء الجدولين السابقين ، يمكن القول بأن المقصود بالمشروع الصغير هو ذلك الذى يوظف من (١ - ٥٠) عاملا ، وهذا التعريف يضم تحت لوائه المشروعات الحرفية .

وللتعرف على الأهمية النسبية للمشروع الصغير ، بالمفهوم المتقدم ، فان الجدول التالى رقم (٣) يمكن أن يلقى مزيدا من الضوء .

جدول رقم (٣)

الأهمية النسبية للمشروعات الصغيرة فى القطاع الصناعى فى عدد من الدول (النسبة المئوية للعمال الى اجمالى القوة العاملة الصناعية)

جملة المشروعات الصغيرة (٥٠-١)	صغير (٥٠-٦)	صغير جدا (٥-١)	حجم المشروع
عاملا	عاملا	عاملا	الدولة
٦٥٠	١٦٠	٤٩٠	كولمبيا (١٩٧٣)
٦٤٠	١٤٠	٥٠٠	تركيا (١٩٧٧)
١٢١	١٢١	—	المانيا الاتحادية (١٩٧٠)
١٤٦	١٤٦	—	فرنسا (١٩٧٦)
٢٠١	٢٠٠	—	كينيا (١٩٧٥)
٩٥٦	٩٥٦	—	سيراليون (١٩٧٤)

المصدر : بالنسبة لكولومبيا وتركيا ، حسب من : Anderson, D., A Small Industry in Developing Countries : A Discussion of Issues", **World Development**, Vol. 10, No. 11, 1982, p. 916.

وبالنسبة لباقي الدول ، استخرج من :

د. محمد عبد الحافظ غرس الدين ، « الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية فى مصر : دور المنظم والسياسة الصناعية » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الأعمال - جامعة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ ، ص ٦٠

ويتضح من الجدول السابق رقم (٣) ارتفاع نصيب المشروعات الصناعية الصغيرة من جملة القوة العاملة الصناعية فى الدول الآخذة فى النمو باستثناء كينيا ، كما أن انخفاض النسبة فى المانيا الاتحادية وفرنسا لا يعكس انخفاض أهمية هذه الصناعات بقدر ما يعكس حدود التعريف ، بحيث لو تم

توسيع مفهوم الصناعة الصغيرة ليصبح من (١ - ١٠٠) عامل لأصبح نصيب المانيا الغربية والولايات المتحدة ١٦.٢٪ ، الدنمارك ٣٥.١٪ من جملة العمالة الصناعية (١٣) .

وباستطلاع موقف الصناعات الصغيرة فى مصر ، فان الجدول التالى رقم (٤) قد يفيد فى هذا الصدد .

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبى للمشروعات الصناعية بحسب عدد المشروعات والعاملين والقيمة المضافة بين عامى ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٢/٨١ (قطاع عام وخاص)

عام ١٩٨٢/٨١			عام ١٩٨١/٨٠			
٪	٪	٪	٪	٪	٪	
القيمة المضافة	عدد العاملين	المنشآت	القيمة المضافة	عدد العاملين	المنشآت	البيان
فئات عدد العاملين						
٢ر٤	١٠ر٠	٧٨ر٧	٣ر٨	١٠ر١	٧٢ر٨	٤٩ - ١
٠ر٨	٣ر٤	٧ر٤	١ر٢	٣ر٧	١٠ر٠	٩٩ - ٥٠
٣ر٢	١٢ر٠	٩ر١	٤ر٢	١٠ر٩	١٠ر٣	٤٩٩ - ١٠٠
٩٣ر٦	٧٤ر٦	٤ر٨	٩٠ر٨	٧٥ر٣	٥ر٩	٥٠٠ فأكثر
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الاجمالى

المصدر : حسب من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاء الانتاج الصناعى السنوى ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٢/٨١ .

ويتضح من الجدول السابق رقم (٤) ضالة اسهام قطاع الصناعة الصغيرة فى القيمة المضافة والعمالة على الرغم من ارتفاع النصيب النسبى لها من حيث عدد المنشآت ، مما يشير الى ضخامة عدد المشروعات الصناعية الحرفية ، مع انخفاض متوسط العمالة بها .

والجدول التالى رقم (٥) يقارن بين متوسط العمالة فى الصناعات المختلفة فى القطاعين العام والخاص .

جدول رقم (٥)
متوسط عدد العمال فى بعض الصناعات فى مشروعات
القطاع العام والخاص بمصر

الملكىة الصناعة	قطاع عام متوسط العاملين	قطاع خاص متوسط العاملين
صناعات غذائىة	٢٥٢	٢٥
منسوجات	٢١٥١	٣٥
مصنوعات خشبىة	٢٥٤	٣٠
صناعات معدنىة	٢١٨٣	٥٠
صناعات كىماوىة	١٧٥٥	٤٥
صناعات البلاستىك	٧٩٨	٦٥
صناعة الجلد	٨١٣	١٩
آلات غير كهربائىة	٧٤٣	٥٨
مشروبات	٥٣٤	١٠٢
معدات ووسائل النقل	٢٠١٠	٤٥
المتوسط العام فى قطاع الصناعة	٧٥٠	٣٤

المصدر : د . محمود أحمد موسى الخطيب ، « مدى اسهام الصناعات الصغيرة فى خلق فرص عمالة لخريجى الجامعات » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الاعمال - جامعة حلوان - ابريل ١٩٨٩ ، ص ١٠ .

ويتضح من الجدول السابق رقم (٥) ارتفاع متوسط العمالة فى مشروعات القطاع العام وهو ما يشير الى كبر حجم مشروعاته من ناحية ، وسياسة التوظيف الحكومىة من ناحية ثانية . ويمكن كذلك استخلاص نتيجة مؤداها استحواز القطاع الخاص على الشطر الأعظم من المشروعات الصغيرة فى مصر .

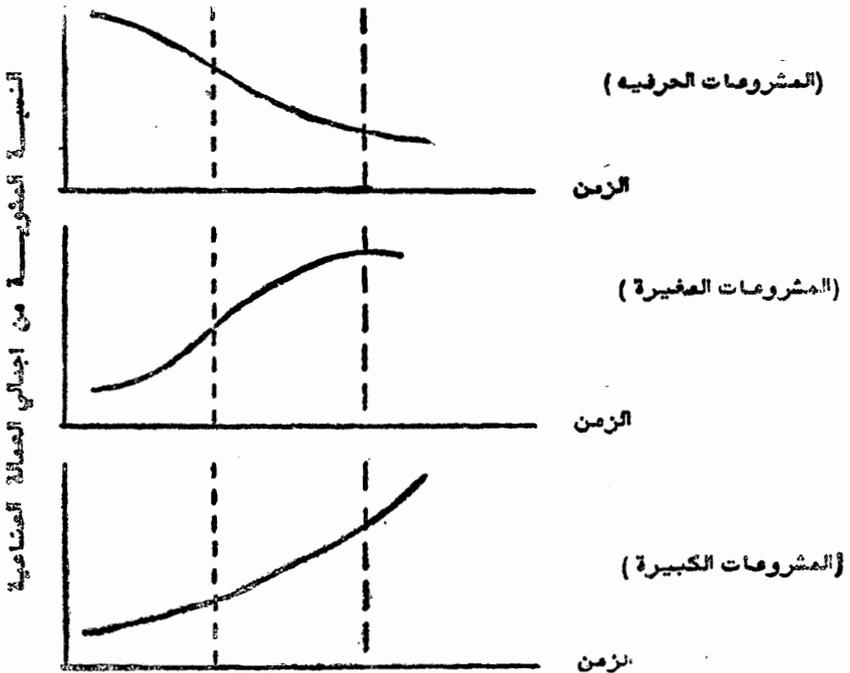
وفيما يتعلق بتطور الأهمية النسبىة للمشروعات الصغيرة عبر الزمن ، فيمكن الزعم بأن المشروع الحرفى الصغير (المشروعات القزمىة) كان هو النوع المسيطر على النشاط الاقتصادى فى جميع بلدان العالم فى الفترة التى

سبقت بزوغ الثورة الصناعية • وعلى الرغم من تضائل أهمية المشروع الحرفى فى العصر الحديث وخاصة فى الدول الصناعية المتقدمة ، فممازال يهيمن على قدر هام من النشاط الاقتصادى فى البلاد الآخذة فى النمو • أما المشروعات الصغيرة الحديثة فلا زالت تستحوذ على شطر كبير من النشاط الاقتصادى حتى فى أكثر بلدان العالم تقدما كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية • ويمكن الزعم باستمرار هيمنة هذه المشروعات الصغيرة فى الدول الآخذة فى النمو •

والشكل البيانى التالى رقم (١) يوضح المسار الزمنى للمشروعات الحرفية والصغيرة والكبيرة •

شكل رقم (١)

المسار الزمنى للمشروعات مختلفة الحجم عبر الزمن



المصدر :

Anderson, D., "Small Industry in Developing Countries : A Discussion of Issues", **World Development**, Vol. 10, No. 11, 1982, p. 918.

وتفسير ذلك المسار الذى اتخذته المشروعات الصغيرة ، والذى أستمروا لفترة طويلة - وما زال فى بعض الدول - قبل ان تبدأ نسبتها فى الانخفاض لصالح المشروعات الكبيرة ، يكمن فى عدة أسباب(١٤) :

(أ) عندما تكون نسبة كبيرة من القوة العاملة مازالت فى القرى والمراكز الريفية فان أسواق السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية (كمدخل انتاجى فى الزراعة) تكون مشتتة بدرجة كبيرة ، مع انخفاض مستوى البنية الأساسية وخدمات النقل فى هذه المناطق ، فان النمط الملائم للمشروعات يتمثل فى الوحدات الصغيرة النطاق .

(ب) الصناعات التى يعتقد فى تمتعها بمزايا الموطن ، مع ارتفاع نفقات النقل ، كالمنتجات سريعة التلف التى تحتاج الى تصنيع كاللحوم ومنتجات الألبان ، واستخلاص الزيوت العطرية ، و سلع ضخمة الحجم مثل مواد البناء ، وخدمات الإصلاح ، وما شابه ذلك من أنشطة ، يكون الحجم الأنسب لها هو النطاق الصغير للانتاج .

(ج) الأنشطة التى يشجع فيها نظام التعاقد من الباطن Subcontracting والتجميع المحلى مثل طرق وسباكة المعادن ، تجميع المعدات الزراعية وغيرها ، يكون النطاق الصغير هو الأكثر ملاءمة .

(د) مجموعة الأنشطة التى يمكن وضعها تحت عنوان « المنتجات المتنوعة ذات نطاق الانتاج الأقل » ، والمنتجات التى تخدم أسواق كلية صغيرة بطبيعتها مثل الصناعات الحرفية ، صناعات الحياكة والملابس ، الأغذية المطلوبة خصيصا ، بالإضافة الى الأنشطة المستحدثة التى مازالت أسواقها تحت التكوين .

وغنى عن البيان أن التحسن فى البنية الاساسية ، ووسائل النقل ، بالإضافة الى التركيز السكانى الاكبر فى المدن الكبيرة ، قد سمح للمشروعات الكبيرة بأن تنشأ وتزدهر وتشهد عملية التركيز ، وبالتالي انتقلت المشروعات الصغيرة الى مكانة تالية .

٢ - خصائص المشروع الصغير :

تتصف المشروعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص تميزها عن المشروعات الكبيرة ، وتتمثل أهم تلك الخصائص فيما يلي :

١/٢ الاتجاه نحو استخدام طرائق إنتاج كثيفة العمل :

يعتقد أن المشروعات الصغيرة تميل نحو استخدام طرائق إنتاج كثيفة العمل بالمقارنة بتلك الطرائق التي تستخدمها المشروعات الكبيرة (كثيفة رأس المال) ، ويبرز ذلك على وجه الخصوص في تلك المشروعات الصغيرة التي تنتج سلعا تامة الصنع أو خدمات • وبالتالي فهي توظف قدرا من الأيدي العاملة يفوق ما تستوعبه الصناعات كبيرة الحجم من عمالة •

ولا ينبغي أن يغفل عن الذهن ، ان بعض المشروعات الصغيرة قد يميل الى استخدام فنون إنتاج كثيفة رأس المال في ظل ظروف معينة •

ومن الطبيعي أن يختلف تعريف كثافة العمل (أو رأس المال) بحسب الغرض الذي من أجله نحتاج الى ذلك الاصطلاح • فاذا كنا بصدد دراسة درجة كثافة عامل الانتاج ، بقصد الوصول الى تصور لما ينبغي استخدامه من فنون انتاج ، بهدف استيعاب فائض العمل - والعمل غير الماهر على وجه الخصوص في الدول الآخذة في النمو - فان استخدام رصيد رأس المال لكل عامل (L/K) يمكن أن يكون معيارا مقبولا لقياس درجة كثافة عنصر العمل في الانتاج (١٥) •

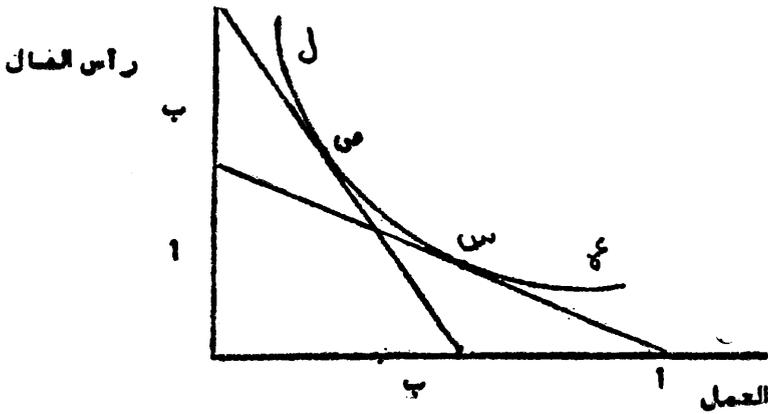
ومع ذلك ، وفي ضوء عدم تجانس وحدات عنصر العمل أو رأس المال ، يكون من الضروري ترجيح وحدات كل عامل انتاجي (K_i, L_i) باستخدام الأسعار المحاسبية (أسعار الظل) حتى يمكن تلافي اخطاء التجميع •

وفي الدول التي ينخفض فيها معامل رأس المال/العمل نسبيا ، فان أسلوب الانتاج الملائم ، سوف يكون كثيف العمل نسبيا • ومع ذلك ينبغي أن نلاحظ أنه في صناعة معينة قد لا يكون الأسلوب الانتاجي المكثف جدا

لاستخدام العمل ، بالضرورة هو الأكثر ملاءمة . ففى دراسة عن الاقتصاد الاندونيسى ، وجد أن أفضل أسلوب إنتاج لضرب الأرز ، هو مضارب الأرز الآلية الصغيرة بدلا من الطريقة التقليدية المكثفة جدا للعمل ، مع ملاحظة ان اندونيسيا تعتبر من الدول التى تعانى من مشكلة الاكتظاظ السكانى (١٦) . ويمكن ايضاح هذه الفكر باستخدام الشكل البيانى التالى رقم (٢) .

شكل رقم (٢)

اختيار الفن الانتاجى الملاءم



يتضح من الشكل السابق رقم (٢) أن النقاط (ع ، س ، ص ، ل) تمثل أربعة أساليب إنتاج ممكنة ، تتراوح بين كثيف جدا للعمل ، كثيف العمل ، كثيف رأس المال ، كثيف جدا لرأس المال على الترتيب . فاذا كان السعر النسبى السائد لعنصرى الإنتاج العمل ورأس المال هو الخط (أ ، ب) ، فان الكفاءة لا تتحقق عند النقطة (س) ، وهى أكثر ملاءمة من النقطة (ع) ذات الكثافة العالية جدا للعمل .

وقد تتسبب حكومة الدولة المعنية فى تبني أساليب إنتاج لا تتسق مع نسب عوامل الإنتاج المتوافرة لديها ، بتغيير الأسعار النسبية لعاملى الإنتاج عن طريق بعض الممارسات مثل أسعار الفائدة المدعمة ، فرض ضرائب على الأجور ، ونتاج ذلك أن يصبح خط السعر النسبى أكثر انحدارا (ب ب) ، وبالتالي تحدد الكفاءة عند النقطة (ص) ، ويتحول المنتجون الى استخدام

فنون انتاج كثيفة لرأس المال ، ويقل الطلب على الأيدي العاملة ، وتزداد معدلات البطالة . مع ملاحظة أن النقطة (ص) تمثل الربحية التجارية الخاصة ، على حين تمثل النقطة (س) التطابق بين الربحية التجارية والاجتماعية فى مجتمع يتوافر فيه عنصر العمل نسبيا .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن تقديرات كثافة العمل فى الصناعات الصغيرة والكبيرة عادة ما تقتصر على التوظيف المباشر لعامل الانتاج ، وتهمل الآثار غير المباشرة . فعلى سبيل المثال يقوم صانع الأحذية ذو النطاق الصغير بوظيفة المنتج والناقل والموزع والمدير ، فى آن واحد ، بينما يكون لدى شركات الأحذية كبيرة النطاق ادارة منفصلة لكل وظيفة ، تستعين كل ادارة منها بعدد كبير من الأفراد . وبالتالي عند قياس كثافة عنصر العمل مثلا نجد أن الصناعة الكبيرة أكثر كثافة عمالية من المشروع الصغير .

ومن النتائج الجذابة تلك التى وصلت اليها دراسة (Goldar) عام ١٩٨٥ أن المشروعات صغيرة النطاق تكون ذات كفاءة أكثر فى تلك الصناعات التى يكون فيها الاختلاف فى معامل رأس المال/العمل بين الوحدات الكبيرة والصغيرة النطاق ضئيلا نوعا ما ، ويتضمن ذلك أن المشروعات الصغيرة لا تستطيع أن تكون وسيلة لتوليد قدرا كبيرا من التوظيف بشكل كفاء . كما ذكرت دراسة للبنك الدولى أن الطريق الوحيد لزيادة كثافة العمل فى اقتصاد الدولة ، يكون بزيادة الطلب على منتجات الصناعات التى تكون بطبيعتها كثيفة العمل ، وتكون انتاجية العمل فيها مرتفعة (١٧) .

والاعتقاد بأن استيعاب العمل يكون دالة فى تركيبية الناتج بدلا من نطاق الانتاج أمر ايدته الدراسات التطبيقية عن بعض دول شرق آسيا مثل كوريا ، تايبوان ، هونج كونج ، سنغافوره . ونجاح القطاع الصناعى فى هذه الدول فى امتصاص العمالة ، يرجع الى حد بعيد الى تنمية الصناعات التى تنتج سلعا كثيفة العمل أكثر منه فى الاهتمام بتنمية الصناعة صغيرة الحجم .

ولقد أشار Soligo فى دراسته عن باكستان أن سلة الاستهلاك للشخص الفقير تكون أكثر كثافة فى العمل ، الى حد ما ، عن تلك الخاصة بالأغنياء . فالعائلات الريفية تستهلك توليفة من السلع والخدمات أكثر كثافة فى العمل عن تلك التى تستهلكها العائلات الحضرية (١٨) .

ومع ذلك لا يمكننا قبول النتيجة السابقة على اطلاقها ، فمع ارتفاع مستويات الدخل بدرجة كبيرة يميل الأفراد الى استهلاك مجموعة من السلع والخدمات ذات كثافة عمالية مرتفعة جدا مثل محال تقديم الأطفعة والمشروبات، خدمات اصلاح السيارات والاجهزة المنزلية ، السياحة ، وهذه التوليفة ناتجة عن التوسع فى تقديم وسائل الراحة للمستهلكين ، حيث أصبح الاستمتاع الفراغ مطلبا متزايدا لأصحاب الدخل المرتفعة(١٩) .

ويرتبط بالنقطة السابقة ، أن استراتيجية التنمية الاقتصادية التي تنتهجها الدولة تؤثر الى حد كبير فى قدرتها على امتصاص فائض الأيدى العاملة ، حيث يعتقد أن الدولة ذات الوفرة النسبية فى العمل غير الماهر أو نصف الماهر ، والتي تعاني فى نفس الوقت من ندرة نسبية فى عوامل الانتاج الأخرى ، يمكنها خلق المزيد من فرص العمل باتباع استراتيجية تنمية الصادرات ، أكثر مما تحققه لو اتبعت الاستراتيجية البديلة ، وهى الاحلال محل الواردات مع ضرورة حمايتها من المنافسة الاجنبية . وتشير التجارب التاريخية لدول شرق آسيا (اليابان ، كوريا ، تاوان ، هونج كونج ، سنغافوره) الى نجاح هذا التوجه . فقد سجلت هذه الدول معدلات نمو عالية لكل من الصادرات من السلع المصنوعة والعمالة الصناعية . ومن المدهش أن هذه الدول قد حباها « الرحمن » بموارد طبيعية فقيرة ، ونسبة عالية من السكان الى الأرض المزروعة(٢٠) .

وبالنظر الى مدى توافر هذه السمة فى المشروعات الصغيرة المصرية فان الجدول التالى رقم (٦) يمكن أن يلقي بعض الضوء .

جدول رقم (٦)

الكثافة الرأس مالية لفنون الانتاج المستخدمة فى الصناعات
التحويلية فى مصر عامى ١٩٧٦ ، ١٩٨٢/٨١

الصناعات الكبيرة الفن الانتاجى البديل (١)	الصناعات الصغيرة الفن الانتاجى الملائم (٢)	الصناعات الكبيرة الفن الانتاجى البديل (١)	الصناعات الصغيرة الفن الانتاجى الملائم (٢)	الصناعات
٢ر١	٠ر٢	٥ر٥	٠ر٨	المواد الغذائية
٢ر٢	٠ر٦٤	٨ر١٥	٨ر٩	المشروبات
٠ر٩	٠ر١٢	٢ر٦٣	٠ر٢٤	منتجات التبغ
١٠ر٣	٠ر٤٥	٢ر٨	٢ر٩٦	الغزل والنسيج
١ر٣	٠ر٤٦	١ر٤	٠ر١	الملابس الجاهزة عدا الاحذية
٣ر٤	٠ر٤	٨ر٠	٢ر٢٢	الجلود ومنتجات الجلد والفراء الاحذية عدا المصنوعة من البلاستيك أو المطاط أو الخشب .
٠ر٣٤	٠ر٢٦	٠ر٦	٣ر٨	الخشب والمنتجات الخشبية والفلينية
٢ر٢	٠ر٣	٠ر٧	٠ر٧	الأثاث والتركيبات والتنجيد
٠ر٩	٠ر٣	٢ر٤	١ر٨	الورق ومنتجات الورق
٣ر١	٠ر٦٥	٦ر٠	٦ر٤	الطباعة والنشر
٠ر٥	١ر٢	١ر٧	٤ر٤	صناعة الكيماويات الصناعية
٨ر٠	٠ر٩٥	١٤ر٠	٥ر٥	صناعة المنتجات الكيماوية الأخرى
١ر٥	١ر٤	٥ر٨	٣ر٤	صناعة منتجات المطاط
٢ر٥	٠ر٤٤	٦ر٢	٣ر٩	صناعة منتجات البلاستيك
١ر٤	٠ر٨	٢ر٨	٠ر٦	صناعة الخزف والصينى
١ر٨	٠ر٥٣	٦ر٠	٨ر٤	والفخار

تابع جدول رقم (٦)

الصناعات الكبيرة الفن الانتاجي البديل (١)	الصناعات الصغيرة الفن الانتاجي الملائم (٢)	الصناعات الكبيرة الفن الانتاجي البديل (١)	الصناعات الصغيرة الفن الانتاجي الملائم (٢)	الصناعات
٠٩٥	٠٣	٠٩٥	٠٣	صناعة الزجاج ومنتجات الزجاج
٥٢	٠٣	٥٢	٣٤٨	صناعة منتجات خامات تعدينية
٠٦١	٠٦	٠٦١	١٤٤	صناعة المعادن غير الحديدية الأساسية
١٥	٠٥	١٥	٤٠	صناعة المنتجات المعدنية غير الماكينات والمعدات
١٨	٠٥٣	١٨	٥٧	صناعة الماكينات عدا الكهربائية
١٥	٠٤	١٥	٤٠	صناعة المكينات والاجهزة والأدوات الكهربائية

المصدر : د . محمد منير الطوخي ، « الاختيار التكنولوجي ودور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ ، الملحق الإحصائي ص ٢٢ - ٢٣ .

ومن الجدول السابق رقم (٦) ، يمكن القول بأن الصناعات الصغيرة مالت الى استخدام فنون انتاج أقل كثافة في رأس المال (أكثر كثافة في العمل) ، بالمقارنة بفنون الانتاج المطبقة في الصناعات الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية الاعلى ، وهو ما يشير الى استخدام الصناعات الصغيرة لفنون انتاج أكثر ملاءمة لمنسب توافر عوامل الانتاج في الاقتصاد المصري .

ولكن بمقارنة درجة الكثافة الرأسمالية في الصناعات الصغيرة بين عامي ١٩٧٦ ، ١٩٨٢/٨١ ، نلاحظ اتجاه هذه المجموعة من الصناعات

طرائق انتاج أكثر كثافة رأسمالية مما كانت عليه ، بحيث اقتربت الى حد كبير من درجة الكثافة الرأسمالية فى الصناعات الكبيرة ، بل وتخطتها فى بعض الصناعات مثل (المشروبات ، الغزل والنسيج ، الاحذية ، الخزف والصينى ، الماكينات والاجهزة والأدوات الكهربائية) (٢١) .

ويمكن أن نعزو النتيجة السابقة الى الخل فى سوق العمل المصرى ، فقد كانت العمالة المصرية رخيصة الى درجة كبيرة حتى منتصف السبعينات ، ثم حدثت مجموعة من التطورات المحلية والاقليمية أدت الى ارتفاع معدلات الأجور وتكلفة العمل وتتمثل تلك التطورات فيما يلى (٢٢) :

(أ) تحسين مستويات الأجور الحكومية .

(ب) ظهور الشركات متعددة الجنسيات بكثافة فى السوق المصرى ، واجتذابها العمالة المؤهلة والماهرة بأجور عالية .

(ج) الهجرة الواسعة للعمالة المصرية الى البلدان العربية النفطية للاستفادة من الفوائض النفطية هناك .

وقد ترتب على هذه التطورات حدوث ازدواجية فى سوق العمل المصرى، مع ازدياد تأثير القوى العاملة على ارتفاع الأجور .

ويمكن أن نعزو ذلك أيضا الى التشريعات الجامدة التى تحكم سوق العمل المصرى ، من حيث الحد الأدنى من الأجور ، التأمينات الاجتماعية ، عدم القدرة على الاستغناء عن العمالة الزائدة عند انخفاض مستوى النشاط الاقتصادى دون آثاره مشاكل ، بالاضافة الى احتمالات التغيب والتمارض بهدف الضغط على أصحاب الأعمال لرفع الأجر .

٢/٢ انخفاض الحجم المطلق لرأس المال :

يعتقد بانخفاض الحجم المطلق لرأس المال المطلوب لاقامة وتشغيل المشروعات الصغيرة ، قياسا الى تلك المتطلبات فى المشروعات الكبيرة ، ويترتب على ذلك انخفاض تكلفة فرصة العمل فى المشروعات الصغيرة . فهناك دراسة تقدر حجم رأس المال المستثمر بالصناعة بحوالى (٧) مليار

جنيه ، ويقدر نصيب قطاع الصناعات الصغيرة بحوالى (٢٢٦) مليون جنيه ، أى حوالى ٣٪ من اجمالى رأس المال المستثمر بالصناعة .

وقد انتهت نفس الدراسة الى أن متوسط تكلفة فرصة العمل من رأس المال المستثمر فى الصناعة الصغيرة تقل بمعدل ٣ مرات عن متوسط تكلفة فرصة العمل فى الصناعة ككل . وينتج عن ذلك أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد فى الصناعة الكبيرة والمتوسطة يمكن أن يوظف ثلاثة عمال فى الصناعات الصغيرة . كما تقدر الاستثمارات المطلوبة لتشغيل مائة ألف عامل فى الصناعات الصغيرة بحوالى ٢٥٥ مليون جنيه ، وهو مبلغ غير كبير ويمكن تدبيره دون عوائق (٢٣) .

٣/٢ الملكية والإدارة شخصية :

انطلاقاً من الخصيصة السابقة ، وهى ضالة حجم رأس المال المطلوب للتأسيس والتشغيل ، نجد أن المشروعات الصغيرة تتلاءم مع انماط الملكية التى يغلب عليها الطابع الشخصى والعائلى . وتتمثل ملكية هذه المشروعات فى الأغلب الأعم ، فى الملكية الفردية ، أو الملكية العائلية (الأقارب) ، شركات الأشخاص (الأصدقاء) . وهذه الأشكال من الملكية تكون أكثر جاذبية للمدخرات الصغيرة ، والتى تتواجد لدى أصحابها قدرات تنظيمية ، يفضلون من خلالها الاشراف المباشر على أموالهم . كما أن الطابع العائلى لهذه المشروعات يعطى لها القدرة على الاستمرار ، من خلال توارث الحرفة بين الآباء والابناء (٢٤) .

وتعتبر هذه المشروعات بمثابة المفرخة التى تحتضن صغار المنظمين ، ويكتسبون من خلالها القدرة على اتخاذ القرار والسيطرة على ، وتوجيه مقادير معينة من عوامل الانتاج الأخرى .

كما تساعد هذه الانماط من الملكية على استقلالية المشروع من الناحية القانونية ، بمعنى أن هذا المشروع الصغير ليس مملوكاً لمشروع أكبر .

وهذا النوع من المشروعات يلاءم صغار المدخزين المصريين ، والعمال السائدة من الأقطار النفطية ، بشرط توافر المناخ الاقتصاد الاجتماعى الملائم .

والجدول التالى رقم (٧) يشير الى توزيع المنشآت فى مصر بحسب

الكيان القانونى .

جدول رقم (٧)
توزيع المنشآت فى مصر حسب الكيان القانونى (١٩٨٦)

الاقليم	الكيان القانونى	فرديية	تضمامن	توصية بسيطة	مساهمة	توصية بالأسهم	ذاتمسئولية محدودة	أخرى	الاجمالى
المحافظات الحضرية (*)	٣٠٤٢٩٠	٧١٥٧١	٣٩٥٣٩	٦٧٦٣	٦٣٧٨٨	٣٩٩	٦٥٦	٧٣٣٧١	٣٦٦٦٩٣
% من الاجمالى	٨٢ر٩%	١٠ر٨%	١٠ر٠%	١٠ر٠%	١٢ر٠%	١٠ر٠%	٣ر٠%	٧ر٢%	٠ر٠١%
محافظات الوجه البحرى	٤٦٤١٣٦	٤٧٧٨٧١	٤٧٧٨٧١	٤٧٦	٦٥٥٧٦	١٣٧	٣٥٤١	٧٨٤٢١١	٥٠٥٢٢٢
% من الاجمالى	١٢ر٩%	١٣ر٠%	١٣ر٠%	١٠ر٠%	١٤ر٠%	١٣ر٠%	٣ر٠%	١٢ر٢%	٠ر٠١%
محافظات الوجه القبلى	٣٠٧٩٢٢	٧٧٤٠٠	١٦٨١	٣١٦	٤٦٨٠	١٦٥	٤٣٠١	٧٠٢٤٠١	٣٤٥٢٥٧
% من الاجمالى	٨٧ر٢%	٥ر٠%	٥ر٠%	٣ر٠%	١٤ر٠%	٢ر٠%	٢ر٠%	١٦ر٣%	١٠ر٠%
محافظات الحدود (**)	٣٣٧٢	٤٦٠	٤٦٠	٦١	٨٧٢	٧٦	١٣١	٥٠٦	١٣٥٦١
% من الاجمالى	٨٣ر٨%	٣ر٤%	٣ر٤%	١ر٠%	٦ر٤%	٥ر٠%	١ر٠%	٨ر٤%	٠ر٠١%
الاجمالى العام	١٨٠٧٧٢٠	١٦١٦٦٢	١٦١٦٦٢	٢٩٥	٢٠٤٤٣	٣٧٧١	٣٥٤	٣٥٧٧٤	١٦٦٣٠٦٦
% من الاجمالى العام	١٠٠ر٠%	٦ر٢%	٦ر٢%	٤ر٠%	١٢ر٠%	٢ر٠%	٢ر٠%	٢ر٢%	١٠٠ر٠%

(*) المحافظات الحضرية هى : القاهرة ، الاسكندرية ، بورسعيد ، السويس .

(**) محافظات الحدود هى : البحر الأحمر ، الوادى الجديد ، مطروح ، شمال سيناء ، جنوب سيناء .

المصدر : حسب من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ (النتائج الاولية) ،

ابريل ١٩٨٧ .

ويتضح من الجدول السابق رقم (٧) أن الكيان القانونى الغالب للمنشآت فى مصر هو الشركات الفردية ، حيث يصل متوسطها العام الى ٤٨٨٪ من الاجمالى ، وتصل الى حوالى ٩٢٪ من الاجمالى فى محافظات الوجه البحرى . ويلي ذلك فى الأهمية شركات التضامن وهى احدى أشكال شركات الأشخاص أيضا ، ويصل متوسطها العام الى ٦٢٪ من الاجمالى ، وتصل الى أعلاها فى المحافظات الحضرية ، حيث تبلغ ١٠٨٪ من الاجمالى على مستوى المحافظات الحضرية . وتأتى الشركات المساهمة فى المرتبة الثالثة بمتوسط عام ١٦٪ ، وهو ما يشير الى انخفاض التفضيل النسبى لصغار المدخرين لهذا النوع من الكيانات القانونية ، ويمكن أن نعزو ذلك الى عدم انتعاش حركة التعامل بسوق الأوراق المالية بمصر .

٤/٢ المساعدة على تغيير الهيكل الصناعى :

يقصد بتغيير الهيكل الصناعى فى هذا الصدد ، العمل على تخفيف حدة التركيز الصناعى (بمعنى الاتجاه ناحية الاشكال الاحتكارية المختلفة) ، والتركز هو عملية طبيعية تحدث عند اختلاف معدل نمو المشروعات ، فالمشروعات التى تسجل معدل نمو أسرع من غيرها تستأثر بنصيب أكبر من الناتج والتوظف ، وتزداد بالتالى قوتها الاحتكارية ، ما لم يتم اتخاذ تدابير تحول دون حدوث ذلك (٢٥) .

ويرجع التركيز فى بعض الأنشطة أساسا ، الى وجود عقبات تحد من حرية دخول مشروعات جديدة الى نوع النشاط الذى تمارسه الصناعة . وعادة ما ينسب ارتفاع معدل تركيز الانتاج ، الى السياسات الحكومية التى تحابى المشروعات الكبيرة من ناحية ، أو تكون تلك المشروعات مملوكة للدولة من ناحية أخرى (٢٦) .

وفى ضوء ما سبق ، يعتقد ان اقامة حشد من المشروعات الصغيرة ، حتى وان كانت ذات كفاءة منخفضة بالمقياس الى المشروعات الكبيرة ، سوف يحافظ على بقاء الضغط التنافسى وبالتالى تمنع أوجه القصور فى كفاءة السوق من خلال تقليل حدة التركيز من ناحية ، وتقلل من بعض ممارسات السلوك الاحتكارى كالتواطؤ والاندماج الاحتكارى .

وبدراسة الهيكل الصناعى فى مصر ، نجده يتسم بالتركز ، وينسب ذلك بشكل مباشر الى سياسة الحكومة (فى اعقاب عمليات التأميم والتمصير) التى تسيطر على أغلب مجالات النشاط الاقتصادى بمصر . كما يتسم أيضا القطاع الصناعى فى مصر بالاتجاه نحو التكامل الرأسمى الذاتى ، أو بالاشتراك مع مشروعات أخرى مملوكة للدولة . وعلى السياسة الصناعية أن تتخذ من التدابير والاجراءات ما يقلل من حدة التركيز ، اذا كانت الرغبة صادقة فى تشجيع ولوج المشروعات الصغيرة الى حلبة الانتاج .

٥/٢ انخفاض القدرة الذاتية على القيام بالبحوث والتطوير :

يعتقد بأن انخفاض الطاقة الانتاجية والتمويلية للمشروع الصغير تؤدى الى انخفاض قدرته الذاتية على القيام بأنشطة البحوث والتطوير Research and Development وبالتالي فليس من المحتمل أن تكون منبعاً للاختراع Invention أو لتحديث المنتجات Innovation واية ذلك ما اشارت اليه دراسة Williamson عام ١٩٧٥ من أن أنشطة البحوث والتطوير (R & D) تبدو أقل برهانا على اثبات عوائدها الاقتصادية بالنسبة للمشروعات الصغيرة ، حيث تحتاج هذه الأنشطة الى رصد مبالغ كبيرة على أنشطة ترتفع فيها مخاطر الوصول الى اختراعات أو تحسينات قابلة للتطبيق (٢٧) .

ومع ذلك فيمكن اعتبار المشروع الصغير وعاءا هاما لتقديم التغيير الفنى ، عن طريق استخدام نطاق انتاجه الصغير . وعلى ذلك فان دعم المشروعات الصغيرة من قبل المشروعات الكبيرة والحكومات يمكن أن يؤدى الى معدلات أسرع من الاختراع والتجديد داخل الاقتصاد ككل (٢٨) .

٣ - المعوقات التى تواجه المشروع الصغير :

تواجه المشروعات الصغيرة مجموعة من المعوقات تحد من نموها وانتشارها ، وتؤثر على اختيارها لفنون الانتاج الملائمة ، وينعكس ذلك الى حد كبير على قدرة هذه المشروعات على استيعاب القوة العمالية ، وعلى اسهامها فى حل مشكلة البطالة .

وبعض هذه المعوقات يرجع الى عوامل داخلية خاصة بتلك المشروعات ،
وبعضها الآخر ينسب لعوامل خارجية مرجعها المناخ الاستثمارى الذى تعمل
فى ظله هذه المشروعات وفيما يلى نستعرض بايجاز ابرز تلك المعوقات :

١/٣ العوامل الداخلية :

وترجع هذه المجموعة من العوامل الى طبيعة المشروع الصغير ذاته
من حيث رأس المال والهيكل التنظيمى والكوادر التى يستعين بها . ومن أهم
هذه العوامل :

١/١/٣ نقص القدرات والمهارات التنظيمية :

أن طبيعة المشروعات الصغيرة تتيح حرية الدخول للنشاط للأفراد على
اختلاف أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية . وان من ابرز سمات المشروعات
الصغيرة هو بساطة الهيكل التنظيمى ، فعادة ما يدار المشروع الصغير بواسطة
صاحبه (أو أصحابه) ، الذى يتخذ تقريبا كل القرارات الهامة ويشرف
على تنفيذها .

وهذا الاعتماد المباشر على صاحب المشروع فى كل مناحى ادارة
النشاط ، يعتبر فى الغالب ، مصدر قوة ذلك المشروع ، وفى نفس الوقت
مصدر العديد من أوجه الضعف . ويتمثل الوجه الايجابى لذلك فى سرعة
اتخاذ القرار ، أما الوجه السلبى فيتمثل فى ان قدرات وخبرة أى شخص
واحد ، تكون بالضرورة محدودة .

والعديد من أصحاب المشروعات الصغيرة ، قد لا تكون لديهم الخبرة
التنظيمية للمحترفين ، ويديرون نشاطهم ، فى الغالب الأعم ، على أساس
من الخبرة والفطرة .

وعادة ما يشار الى أن الوظيفة التنظيمية تنقسم الى شقين(٢٩) :

الشق الأول منها وهو يرتبط بصنع القرار الاستثمارى ويتضمن :
التعرف على فرص السوق ، تطوير وتقديم طريقة الانتاج ، الاشراف على

تركيب الاستثمارات ، التعامل مع الجهاز الادارى الحكومى من حيث التراخيص والامتيازات .

الشق الثانى منها ويتعلق بالناحية الادارية ، ويشتمل على : الوقت المنفق على التسويق وتدبير المدخلات ، العلاقات مع العملاء والموردين ، تدبير وادارة التمويل ، مجالات الاصلاح ورقابة الانتاج ، التعامل مع الجهاز الحكومى من حيث الضرائب ، الأمن الصناعى ، قوانين العمل .

وكلا الشقين ليس مستقلا عن الآخر .

وتظهر أهمية ذلك وبصفة خاصة فى المشروعات الصغيرة ، فعلى المنظم فى المشروع الصغير أن يقوم بالشقين السابقين بكفاءة ، فالفشل فى أداء تلك المهام بكفاءة قد يؤدى الى فشل المشروع بالرغم من القدرة على التحديد وحسن اختيار الاستثمار .

٢/١/٣ نقص القاعدة المحاسبية لتخطيط وادارة النشاط :

وهى تعتبر من أكثر صور عدم الكفاءة شيوعا للمشروعات الصغيرة فى الدول الاخذة فى النمو ، ويرجع ذلك من ناحية ، الى تخلف حرفة المحاسبية فى كثير من الدول الاخذة فى النمو ، وحتى أن توافرت بشكل مرض فهى قليلا ما تستخدم ، ويبدو أنه لا يرجع اليها الا عندما يصعب تجنب دفع الضرائب ، أو عند طلب ائتمان مصرفى ويشترط المصرف تقديم قائمة المركز المالى لاعتماد الائتمان .

وفى دراسة عن كوريا والفلبين ، وجد على سبيل المثال أن أقل من ثلث المشروعات الصغيرة (٢٠ - ٤٩ عاملا) تطبق نظام القيد المزدوج ، وأقل من نصفها لدية شكل معترف به من السجلات والدفاتر المحاسبية وفى دراسة عن أفريقيا وجد أن أغلب المنظمين فشلوا فى الاحتفاظ حتى بالسجلات المالية البدائية (٣٠) .

ويترتب على ذلك ، تقليل قدرة المنظم الصغير على ادارة الاستثمارات القائمة بكفاءة ، وتوقع النفقات والايادات المرتقبة من الاستثمار الجديد .

٣/١/٣ نقص رأس المال اللازم لتمويل الأصول الثابتة والمتداولة :

يعتبر هذا الأمر من أبرز عوائق الدخول الى النشاط بالنسبة للمشروعات الصغيرة ، فارتفاع الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لبدء النشاط بالنسبة لمخدرات أصحاب المشروع ، لا يمكن من تدبير المبانى والملحقات اللازمة لبدء النشاط ، مع صعوبة الحصول على تمويل مصرفى لمشروع لم يبدأ العمل بعد .

وبافتراض التغلب على العقبة السابقة ، فهناك الحاجة الى رأس المال المتداول لتمويل المخزون من المواد الخام وقطع الغيار لتنفيذ الطلبات . ويقدر حجم رأس المال العامل بنسبة تتراوح بين ٥٠ - ٧٠٪ من هيكل الأصول فى معظم الصناعات الصغيرة (٣١) .

٢/٣ العوامل الخارجية :

وترجع هذه المجموعة من العوامل الى المناخ العام ، الذى من خلاله تمارس المشروعات الصغيرة أنشطتها المختلفة . وتتمثل أهم تلك العوامل فيما يلى :

١/٢/٣ السياسات الحكومية المتحيزة :

ان المشروعات الصغيرة تكون فى حالة تخلف نسبى بالنسبة للمشروعات الكبيرة . ومن الأمور التى تعمق ذلك الوضع ، تلك الممارسات المتحيزة للسياسات الحكومية لصالح المشروعات الكبيرة و ضد المشروعات الأصغر . فأنشطة القطاع الرسمى (قطاع المشروعات الكبيرة) تحصل على المنافع المباشرة التى تقدمها الحكومة مثل الصرف الأجنبى ، الامتيازات الجمركية ، التدابير الحمائية كالتعريفات والحصص . بل أن ممارسات السياسة الحكومية لا تحمى المشروعات الكبيرة من المنافسة الأجنبية فحسب ، بل من منافسة المشروعات الصغيرة أيضا .

كما أنه على المشروعات الصغيرة ذات الفريق الإدارى الصغير جدا (عادة المالك) أن يواجه نفس اللوائح الحكومية والمطالب البيروقراطية مثل المشروعات الكبيرة .

ويرى Bamnock أن حل هذه المشكلة لا يمكن فى اعطاء المشروعات الصغيرة ممارسات تمييزية لصالحها ، بل من الأفضل أن تسعى الحكومى الى ضمان المساواة فى المعاملة ، بحيث يكون المشروع الصغير قادرا على التنافس مع غيره من المشروعات الصغيرة الأخرى ومع المشروعات الاكبر(٣٢) .

ومن الأمثلة على الممارسات المتحيزة للسياسات الحكومية لصالح المشروعات الكبيرة ، ذلك الدعم الهائل الذى تقدمه الدولة لشركات القطاع العام المتعثرة ، على حين لو تعثرت عشرات المشروعات الصغيرة ، فمن النادر أن نجد الحكومة تمد لها يد المساعدة .

٢/٢/٣ الدخول غير المتكافىء الى أسواق المواد الخام والائتمان
والمنتجات :

ان الصعوبات فى الحصول على المواد الخام أمر معتاد بالنسبة للمشروعات الصغيرة ، فبالإضافة الى نقص رأس المال المتداول لديها ، تواجه أيضا هذه المشروعات الصغيرة التمييز الحكومى لصالح المشروعات الاكبر عند تخصيص المواد الخام ومستلزمات الانتاج ، مما يترتب عليه وجود طاقات عاطلة من ناحية ، وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات التعاقدية من ناحية أخرى مما يضعف من وضعها التنافسى وقدرتها على المساومة .

ولقد أشارت دراسة عن السنغال الى أن الصناعات الصغيرة فى مجال الأحذية قد تحولت من استخدام الجلد الطبيعى الى الصناعى بسبب احتكار احدى الشركات متعددة الجنسية لشراء الجلود الطبيعية ، بالإضافة الى حصولها على حماية حكومية كبيرة(٣٣) .

كما تعاني المشروعات الصغيرة من صعوبات جمة عند الولوج الى أسواق الائتمان .لئؤسسات الائتمان التجارية تنظر بعين الحذر عند تقديم قروضها للمشروعات الصغيرة . لأنها تعتبر أن الضمان الذى تقدمه الاخيرة غير كاف . ويترتب على ذلك ، ان تلجأ تلك المشروعات الى مصادر الاقراض غير الرسمية ذات التكلفة الباهظة . وحتى فى حالة امكان الحصول على قروض رسمية ، فان أسعار الفائدة التى تدفعها تكون أعلى بالقياس لما تدفعه

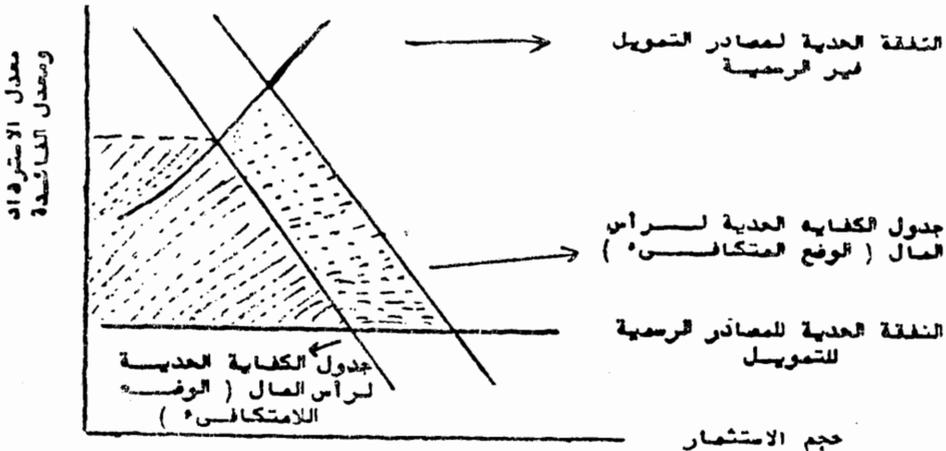
المشروعات الأكبر ، وعادة ما تفسر هذه الفروق بالتكاليف الادارية العالية التي تتعرض لها البنوك عند اقراض المشروعات الصغيرة .

وفيما يتعلق بالقدرة على الدخول التنافسى فى أسواق المنتجات ، نجد أنه فى الأسواق التي تتسم بالتركز ، يصعب على المشروعات الصغيرة الاتجاه نحو توسيع حجم نشاطها ، بل هناك مؤشرات تدل على فقدان هذه المشروعات لأسواقها بشكل منتظم . كما أن تواجد الشركات متعددة الجنسية، أو الشركات المحلية الحائزة لتراخيص أو علامات تجارية أجنبية ، يمثل عائقاً أساسياً أمام نمو المشروعات الصغيرة .

فإذا اتجهت السياسة العامة للدولة الى تعديل ذلك الوضع اللامتكافىء للمشروعات الصغيرة فى مواجهة المشروعات الكبيرة ، فمن المعتقد أن ينخفض جدول النفقة الحدية لعرض رأس المال ، وترتفع الكفاية الحدية لرأس المال على النحو الذى يبينه الشكل التالى رقم (٣) :

الشكل رقم (٣)

آثار تعديل الوضع اللامتكافىء للمشروعات الصغيرة



٣/٢/٣ ارتفاع مخاطر الازاحة :

من المعتقد أن المشروعات الجديدة هي أكثر العناصر ديناميكية في المشروعات الصغيرة ، حيث يتولد عن نشأة مشروع جديد خلق مجموعة من الوظائف . ولكن لوحظ أيضا أن تراجع المشروعات واغلاقها يطيح بالعديد من الوظائف .

فعندما يتم انشاء وظائف جديدة ، فان بعضها قد يزيح عدد من الوظائف القائمة فعلا ، الى الدرجة التي يكون فيها الكسب الصافى ممثلا في الرصيد الموجب لعملية خلق وازاحة الوظائف يكون محل تساؤل .

وعلى ذلك فان التوسع الكبير في انشاء المشروعات الصغيرة ، ليس من الضروري أن يترتب عليه كسبا وظيفيا صافيا ، اذا أخذنا آثار الازاحة في الحسبان . ولقد صنف تقرير في عام ١٩٧١ Bolton Report المشروعات الصغيرة بالنسبة لآثار الازاحة الى ثلاثة أصناف (٣٤) :

(أ) المشروعات الصغيرة كتوابع ، ويقصد بها المشروعات التابعة التي تدور في فلك المشروعات الكبيرة ، وتنفذ العقود من الباطن نيابة عن المشروعات الكبيرة . وتكون في الغالب كثيفة الاعتماد على عميق واحد كبير (وقدر التقرير نسبة هذه المشروعات بحوالى ٦٪ من جملة المشروعات الصغيرة) .

(ب) المشروعات الصغيرة كمتخصصة ، وهي تلك المشروعات التي تقوم بالانشطة التي لا تجد المشروعات الاكبر ربحية في القيام بها ، (وتقدر نسبتها بحوالى ١٦٪) .

(ج) المشروعات الصغيرة المنافسة ، وهي التي تعمل في ظل منافسة مباشرة مع المشروعات الاكبر ، (وتصل نسبتها الى حوالى ٧٨٪) .

ومن الملاحظ أيضا أن المشروعات الصغيرة تكون بطبيعتها أكثر احتمالا لأن تغلق عنها بأن تنكمش مقارنة بالمشروعات الكبيرة .

وفى ضوء ذلك نستعرض توزيع المنشآت فى مصر من حيث حالة العمل ، والجدول التالى رقم (٨) يمكن أن يلقي بعض الضوء :

ومن الجدول السابق رقم (٨) يمكننا اعتبار اغلاق المنشآت بصفة دائمة ، انما هو نتيجة لأثر الازاحة ، والتي تصل نسبتها فى الاجمالى العام الى ١٢٥٪ تقريبا . كما يتضح أن أعلى معدل للتوقف التام فكان فى المحافظات الحضرية حيث بلغت ١٤٧٪ ، وكانت أقلها محافظات الوجه البحرى حيث وصلت الى حوالى ١١١٪ .

وإذا جمعنا النسبة الاجمالية للتوقف (الدائم ، الموقت) نجدها تتراوح بين ١٦٪ - ١٩٥٪ وهى نسبة ليست بالضئيلة فى ضوء مشكلة البطالة التى تعاني منها مصر .

وفى ضوء التصنيف السابق للمشروعات حسب أدوارها ، فإن المشروعات المتخصصة تقوم بملء فجوة فى السوق ، وعلى ذلك فان آثار الازاحة على التوظف من المحتمل أن تكون عند حدها الأدنى ، ويلى ذلك المشروعات الصغيرة التابعة ، وفى ضوء ذلك ، يكون من المرغوب فيه مراعاة ذلك عند اعطاء دفعة للمشروعات الصغيرة .

٤/٢/٣ الاستغلال :

من أخطر الأمور التى تواجه المشروعات الصغيرة ذلك الاستغلال الذى يقع عليها من التعامل مع المشروعات الكبيرة ، حيث تقدم الأولى السلع والخدمات للاخيرة بأسعار رخيصة جدا ، بما يمكن الاخيرة من الحصول على أرباح عالية .

وتعتبر العقود من الباطن أبرز صور ممارسة الاستغلال من قبيل المشروعات الكبيرة . وهذا النوع من العقود يتواجد بشكل فى صناعة الانشاء ، الاحذية ، الملابس ، وبالرغم من ذلك وجد أيضا فى قطاعات غير متوقعة مثل تصنيع الثلجات ووسائل النقل .

ولن ينكفى أن نلاحظ أنه اذا كانت العقود من الباطن تشكل عائقا شديدا أمام المشروعات الصغيرة فى بعض الدول كالمهند والبرازيل ، فان ذلك النوع من العقود يعتبر من أبرز دعائم نجاح المشروعات الصغيرة فى اليابان . فلقد أشار Watanabe الا أنه من الأمور الفريدة المميزة للصناعة اليابانية ،

ليس فقط المدى الكبير للعقود من الباطن ، بل أيضا الاستخدام الكفء للمشروعات الصغيرة من خلال تلك التعاقدات فى مدى واسع من الصناعات الحديثة . كما تشير التجربة اليابانية أيضا الى أهمية تلك العقود فى مجال نقل التكنولوجيا من المشروعات الكبيرة الى الصغيرة (٣٥) .

٥/٢/٣ الالايقين :

يعتبر عنصر الالايقين أو عدم التأكد من العوامل التى تقف حجر عثرة أمام نمو وازدهار المشروعات الصغيرة ، والتى تسهم فى ارتفاع معدلات الازاحة الناجمة عن فشل بعض هذه المشروعات .

ان عدم توافر البيانات عن الأسواق والموردين ، وبصفة عامة عن توقعات نشاط الأعمال ، يؤدى الى اتساع الهوة بين التوقعات التى تبنيها هذه المشروعات فى ظل غيبة أو ضائلة وعدم دقة البيانات وما تسفر عنه الممارسة الواقعية للنشاط .

وتعتبر كثرة اصدار القوانين وتعديلاتها من أبرز العوامل التى تزيد من درجة الالايقين التى تعيش فيها المشروعات ، كما أن عدم الاستقرار السياسى ، وعدم تحديد توجهات السياسة العامة تجاه المشروعات الصغيرة ، وخصوصا فى حالة التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجذرية ، يزيد المناخ الاستثمارى العام تدهورا .

يضاف الى ذلك - وبصفة خاصة فى الدول الآخذة فى النمو - عدم وجود مؤسسات تتولى التأمين ضد المخاطر التى تتعرض لها المشروعات الصغيرة ، وعلى وجه الخصوص المخاطر السياسية . مما ينتج عنه أحجام الكثير من المشروعات عن الدخول فى استثمارات ، كان من الممكن القيام بها بافتراض أن القيمة الحالية للعوائد الصافية المرتفعة تفوق القيمة الحالية للنفقات المتوقعة (٣٦) .

٦/٢/٣ العقبات التسويقية (٣٧) :

يعتقد أن العقبات التسويقية تعد من أكثر محددات استمرارية المشروعات

الصغيرة • فإذا فشل المشروع الصغير فى ايجاد نوافذ يستطيع من خلالها تصريف انتاجه ، فانه يتعرض لا محالة لاحتمالات التوقف المؤقت والنهائى أيضا •

ويرتبط هذا الأمر بنقص الوعى التسويقى على مستوى المشروعات الصغيرة من ناحية ، وعدم توافر المهارات القادرة على انجاز هذه المهمة الشاقة من ناحية ثانية ، وعدم وجود صيغة جماعية ملائمة تحمل عن هذه المشروعات المهمة التسويقية •

ومن أبرز ما يواجه المشروعات الصغيرة من مشاكل تسويقية ، تشابه منتجات هذه المشروعات من الناحية القطاعية مما أورث درجة عالية من التنافسية الضارة • تذبذب الانتاج من عام لآخر ، أو من موسم لآخر مما يؤدى لظهور مشاكل فائض الطلب تارة وفائض العرض تارة أخرى - وان ارتبط ذلك بمدى انتظام تيار المواد الخام اللازمة للصناعة • الاكتفاء بالخبرة والجهد الشخصيين فى ادارة النشاط التسويقى ، أما لضيق امكانات هذه المشروعات وعدم القدرة على الاستعانة بالخدمات الاستشارية التسويقية ، أو للحفاظ على أسرار وخصوصية النشاط •

٤ - الخلاصة والتوصيات :

كان المناخ الاقتصادى العام خلال السبعينات والسبعينات يميل الى تشجيع المشروعات الكبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم من ناحية ، ولأنها مركز التغير الفنى وتراكم الثروة من ناحية أخرى • وكانت النظرة الى المشروعات الصغيرة باعتبارها رمزا للمتخلف وعدم الكفاءة •

ومع أوائل الثمانينات تغيرت النظرة ، وقامت العديد من البلاد بتبنى سياسات لتشجيع قطاع المشروعات الصغيرة • ومرد ذلك الى ارتفاع معدلات البطالة والتشغيل الناقص فى الدول المتقدمة والاختدة فى النمو على السواء •

والتبرير الأساسى لتشجيع المشروعات الصغيرة يرجع الى الاعتقاد بقدرتها على استيعاب اعداد متزايدة من الأيدي العاملة والاسهام فى حل مشكلة البطالة • ولكن ينبغى أن نلاحظ أن خلق الوظائف والمشروعات

الصغيرة ليسا بالضرورة متلازمين . فهناك العديد من المشروعات الصغيرة تميل الى استخدام أساليب انتاج كثيفة رأس المال ، سواء كان ذلك باختيارها أو نتيجة للخلل القائم فى أسعار عوامل الانتاج .

والخلاصة التى ينتهى اليها البحث أن تشجيع المشروعات الصغيرة شرط ضرورى وان كان غير كاف لخلق المزيد من الوظائف .

وينبغى على السياسات الحكومية أن تستهدف تشجيع استخدام أساليب انتاج أكثر كثافة فى العمل فى المشروعات من كافة الأحجام ، بحيث يكون الأثر على عملية خلق الوظائف أكثر وضوحا . ويمكن تحقيق ذلك بإعادة تشكيل تركيبة الناتج بحيث تزداد الاهمية النسبية للمسلع كثيفة العمل سواء كانت للاستهلاك المحلى أو للتصدير .

وعلى السياسة الحكومية أن تسعى لعلاج أوجه الخلل فى أسعار عوامل الانتاج ، بحيث تعكس الندرة الفعلية للعوامل . وسوف يسهم ذلك فى زيادة الاتجاه نحو تبنى أساليب انتاج تتفق مع نسب عوامل الانتاج فى مصر ، والتى تشير الى الوفرة النسبية فى عنصر العمل - مع ارتفاع نسبة العمل غير الماهر - والندرة النسبية فى عنصر رأس المال .

ويرتبط بالنقطة السابقة أن المطالبة بامداد صغار المنظمين بالائتمان والصرف الأجنبى عند نفس معدلات الامتيازات التى تحصل عليها المشروعات الكبيرة - والحكومية منها بصفة خاصة قد يؤدى الى تدهور عملية خلق الوظائف بتشجيع هذه المشروعات - مثلها فى ذلك مثل المشروعات الكبيرة - على استخدام أساليب انتاج أكثر كثافة فى رأس المال والواردات ، حيث يكون من الأفضل تقديم عوامل الانتاج والمدخلات بأسعارها النسبية الحقيقية والتى تعكس نفقة الفرصة البديلة الاجتماعية وليسست السوقية . ولكن لا مانع من اعطاء نفس المزايا الضريبية للمشروعات الصغيرة أسوة بما تحصل عليه المشروعات الكبيرة .

كما أنه من المرغوب فيه مراعاة البعد الاقليمى عند انشاء المشروعات الصغيرة ، بحيث تمتد برامج تشجيع هذه المشروعات الى الاقاليم الريفية، ومحاولة ربطها ببرامج التنمية الزراعية ، ويستند ذلك الى نقطتين :

— أن أنواع وكميات السلع التى تطلبها الغالبية العظمى من سكان الريف يمكن مقابلتها من خلال نطاق الانتاج المحلى الصغير .

— ان مهمة تحديث القطاع الزراعى يمكن أن تولد مجالا واسعا من الطلب على خدمات التصنيع والمدخلات المصنعة ، والتى يمكن تقديمها من خلال نطاق الانتاج الصغير .

ومن المرغوب فيه كذلك اعطاء دفعة قوية للمشروعات الصغيرة كثيفة العمل التى توجه الشطر الأعظم من انتاجها للتصدير ، ولنا فى تجربة دول جنوب شرق آسيا - كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونج كونج ، سنغافورة - القدوة الحسنة فى كيفية تشجيع المشروعات الصغيرة العاملة فى حقل التصدير .

كما أن تشجيع المشروعات الصغيرة يرتبط الى حد كبير بالتغلب على ما يواجه هذه المشروعات من عقبات داخلية وخارجية . فمن حيث التعليم والتدريب يلاحظ أن المشروعات الصغيرة تهتم بتوظيف أما العمل الماهر أو العمل الرخيص على المرونة وغير الماهر ولذلك ينبغى اعادة هيكلة التعليم - وهو ما بدأتها الحكومة فعلا - بحيث يزيد الوزن النسبى للتعليم الحرفى والفنى ، مع ادخال مادة تعليمية حرفية فى التعليم الاساسى والعام . مع التوسع فى برامج اعادة التأهيل والتدريب التحويلى . فهناك شكوى من المشروعات الصغيرة من عدم توافر تخصصات حرفية معينة .

وبالنسبة لمشكلة نقص رأس المال الثابت والمتداول ينبغى تدعيم المؤسسات المتخصصة التى تتولى أقراض المشروعات الصغيرة ، وتسهيل دخول هذه المشروعات الى أسواق التمويل الأخرى . ومن المفضل أن تقوم المؤسسات المتخصصة بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بعمل خريطة للانشطة الاستثمارية مصحوبة بدراسة للمجوى الاقتصادية ، بحيث يعرف المستثمر الصغير الفرص المتاحة للاستثمار والمكان الأمثل لتوطن المشروع . حتى لا تتم الاستثمارات بشكل عشوائى مثلما حدث بالنسبة لانشاء مزارع الدواجن ، مما أدى الى افلاس الكثير منها أو الاتجاه نحو التشغيل بأقل من الطاقة المثلى (نتيجة لمخاطر الازاحة) .

الاهتمام ببرامج التأمين على الصادرات بالنسبة للمشروعات الصغيرة ذات التوجه الخارجى ، فان وجود هيئات متخصصة فى تحمل الخطر عن هذه المشروعات ، يساعد المنظم الصغير على تركيز جهده على عمليات التصنيع ورقابة الجودة .

وفيما يتعلق بمشكلة الحصول على المواد الخام بشكل منتظم والعقبات التسويقية ، فيمكن الاستعانة بالتجربة اليابانية فى هذا الصدد ، بحيث تقوم الجمعيات التعاونية الانتاجية بدور مماثل لنظام الزعيم التابع الامين Boss Henchman system فهذا النظام يقوم على وجود شخص يقوم بأداء وظيفة المنسق للعديد من صغار المنظمين فى صناعة معينة ، وهو يقوم بتقديم المواد الخام ، كوسيط فى الائتمان ، يعتنى بقنوات التسويق ، ويقوم بتخصيص الأوامر الانتاجية فيما بين المشروعات الصغيرة ، وكان أسلوب التعاقد من الباطن - مع كفاءة التنفيذ - هو المحرك الأساسى لذلك النظام .

وبالنسبة لمشكلة عدم توافر البيانات - وهى مشكلة الدول الآخذة فى النمو بشكل عام - ينبغى على الجهات المعنية بشئون التمويل والصناعة والزراعة ، ان تتولى عمل دراسات عن اتجاهات الطلب فى السلع المختلفة . وحجم الطاقات الانتاجية المتاحة ، بحيث يمكن للمستثمر أن يتعرف على الأنشطة التى تعانى من التشبع ، وتلك التى مازالت فى حاجة للمزيد من الاستثمار الجديد أو توسيع القائم منه .

وفى الختام نكرر القول بأن مجرد التوسع فى اقامة المشروعات الصغيرة ليس حلا فى حد ذاته ، ولكن من الضرورى توفير المتطلبات الاساسية التى تكفل حسن اختيار هذه المشروعات لفنون الانتاج الملائمة ، واستمرار نموها .

الهوامش :

1 — Martin Godfrey, **Global Unemployment : The New Challenge to Economic Theory**, S.T. Martin's Press Inc., 1986, p. 137.

2 — Alan T. Udall and Stuart Sin Clair, "The Luxury Unemployment Hypothesis : A Review of Recent Evidence", **World Development**, Vol. 10, No. 1, 1982, pp. 49-62.

٣ - د . سامى عفيفى حاتم ، « ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى جمهورية مصر العربية » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة «كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ ، ص ٦ .

٤ - المرجع السابق مباشرة ص ٣

5 — K.G. Knight, **Unemployment : An Economic Analysis**, Croom Helm Ltd., 1987, p. 9.

٦ - قارن :

٥ د هبه أحمد نصار ، « سياسات الاستثمار والبطالة » ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، فبراير ١٩٨٩ ، ص ٧ .

Moussa, M.A., **Manpower Utilisation By FDI Manufactur Egyptian Education System**, Unpublished Ph.D., the Faculty of Technology, the University of Manchester, 1988, p. 22.

٧ - انظر :

٥ د أحمد عباس عبد البديع ، « مآزق البطالة بين الاعتبارات القومية والحلول العاجلة » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ .
(الموارد البشرية)

د السيد عليوه ، « الاثار السياسية والاجتماعية لظاهرة البطالة » ،
ورقة عمل للمناقشة ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ،
كلية التجارة - جامعة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ .

٨ - كثيرا ما يطلق على قطاع المشروعات الصغيرة تسمية القطاع غير
الرسمى Informal وفى احيان أخرى يطلق عليه القطاع غير
المنظم Unorganised .

٩ - قارن :

— Storey, D.J. & Johanson, S., **Job Generation and Labour
Market Change**, the Macmillan Press Ltd., 1987, pp. 9-10.

— Morawetz, D., "Employment Implications of Industrialisation
in Developing Countries : A Survey", *The Economic
Journal*, 1974, pp. 524-525.

١٠ - د محمود أحمد موسى الخطيب ، « مدى اسهام الصناعات الصغيرة
فى خلق فرص عمالة لخريجي الجامعات » ، الندوة القومية الأولى
للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الاعمال - جامعة حلوان ، ابريل
١٩٨٩ ، ص ٥ .

١١ -

قارن !

— Storey, D.J., & Johanson, S., **Job Generation...**, op. cit.,
p. 12.

— Hoselitz, B.F., "Small Industry in Underdeveloped Coun-
tries, **Journal of Economic History**, Vol. 19, 1959, p. 600-
603

12 — Ibid., p. 11, and Hoselitz, p. 619.

13 — Storey, D.J., & Johanson, S., **Job Generation...**, op. cit.,
p. 12.

- 14 — Anderson, D., "Small Industry in Developing Countries", *op. cit.*, pp. 921-923.
- 15 — Morawetz, D., "Employment Implications"... *op. cit.*, pp. 497-.
- 16 — Nelson, G.C., "Lobor Intensity, Employment Growth and Technical Change", *Journal of Development Economics*, vol. 24, 1986, pp. 112-113.
- 17 — Kashyap, S.P., "Growth of Small — Size Enterprises in India : Its Nature and Content", *World Development*, vol. 16, No. 6, 1988, pp. 674-675.
- 18 — Morawetz, D., "Employment Implications...", *op. cit.*, p. 506.
- 19 — Stares, R., "The Role of Demographic Factors in U.S. Job Creation Performance Since 1970", *Programme for Research and Actions on the Development of the Labour Market*, Commission of the European Communities, 1987, p. 41.
- 20 — Morawetz, D., "Employment Implications...", *op. cit.*, pp. 507-511.

٢١ - ينبغي أخذ هذه القياسات بشيء من الحذر في ضوء الفروض التحكيمية التي استندت عليها .

- 22 — Moussa, M.A., *Manpower Utilisation...*, *op. cit.*, pp. 22-27.
Steel, W.F., & Takagi, Y., "Small Enterprise Development and the Employment out-put Trad. off", *Oxford Economic Papers*, Vol. 35, 1983, pp. 427-428.

٢٣ - د. محمد عبد المجيد الخلوي ، « دور الصناعات الصغيرة في التنمية في مصر » ، ندوة دور الصناعات الصغيرة في التنمية في مصر ، معهد التخطيط القومي بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش ايبرت ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ٤٣ - ٤٤ .

٢٤ - قارن :

- د٠ نادية الشيشيني ، « سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة فى مصر » ،
مصر المعاصرة ، العدد ٣٩٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ص ٩٤ .
د٠ محمود أحمد موسى الخطيب ، « مدى اسهام الصناعات الصغيرة
مرجع سابق ، ص ٦ .

25 — Driver, C., **Towards Full Employment : A Policy Appraisal**, Routledge & Kegan Paul Ltd., 1987, pp. 127-128.

٢٦ - قارن :

- د٠ أحمد رشاد موسى ، اقتصاديات المشروع الصناعى ، الجزء الأول ،
دار النهضة العربية ، ١٩٧١ ، ص ١٣٠ ، ١٣٨ .
د٠ محمد عبد الحافظ غرس الدين ، « الصناعات الصغيرة والتنمية
الصناعية فى مصر : دور المنظم والسياسة الصناعية » ، الندوة
القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الأعمال -
جامعة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ ، ص ١٩ - ٢٦ .

27 — Driver, C., **Towards Full Employment...**, *op. cit.*, pp. 130-133.

28 — Storey, D.J. & Johanson, S., "**Job Generation...** *op. cit.*, p. 208.

29 — Anderson, D., **Small Industry...**, *op. cit.*, pp. 926-928.

30 — **Ibid.**, pp. 929-930.

31 — **Ibid.**, p. 30.

31 — **Ibid.**, p. 930.

32 — Storey, D.J. & Johanson, S., **Job Generation...**, *op. cit.*, pp. 206-207.

33 — Schmitz, H., "Growth Constraints on Small — Scale Manufacturing in Developing Countries : A Critical Review", **World Development**, vol. 10, No. 6, pp. 337-341.

34 — Driver, C., **Towards Full Employment...**, *op. cit.*, pp. 141-142.

٣٥ - قارن :

— Schmitz, H., "Growth Constraints...", *op. cit.*, pp. 433-436.

د . نجلة حسين مرتجى ، « فلسفة تحديث وتطوير المشروعات الصغيرة ودورها فى التنمية الاقتصادية » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الأعمال - جامعة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ ، ص ١٥ - ٢٠ .

36 — Anderson, D., "Small Industry in Developing Countries" *op. cit.*, pp. 934-935.

٣٧ - د . محمد عصام المصرى ، «امكانيات التعاون التسويقى بين المصانع الصغيرة (دراسة استطلاعية) » ، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة ، كلية التجارة وادارة الأعمال - جامعة حلوان ، ابريل ١٩٨٩ ، ص ١ - ٣ .

تعقيب على بحث

مدى واقعية الآمال المعقودة على المشروعات الصغيرة

فى حل مشكلة البطالة فى مصر

د. عثمان محمد عثمان

لا شك عند فى أهمية البحث العلمى لأداء دورين متكاملين هما تنوير
الرأى العام حول قضية واقعية تواجهه ولم يتبلور حولها موقف ضاغط نهائى،
من ناحية ، ولفت أنظار راسمى السياسة الاقتصادية الى أبعاد قد تكون غير
ظاهرة ، أو تلمس نتائج قد لا تكون مدركة تماما من جراء حلول محددة
لمشكلة ما من ناحية أخرى ، وفى هذه الحدود لا يمكن لباحث علمى أن يدعى
انفصاله أو انعزاله عن مجال التأثير فى السياسة العامة ، أو لأن يتصور
أحد عدم جدوى البحوث والمؤتمرات العلمية وابتعادها عن الواقع . غير
أن ذلك لن يتحقق حينما يجيء البحث ضمن (موجة) عابرة تحركها رياح
سريعة تثير كثيرا من الجلبة سرعان ماتهدأ ويضيع أثرها .

وفى مواجهة مشكلة حقيقية ، ذات طبيعية بنيوية فى الاقتصاد والمجتمع
المصرى ، وأعنى بها تفجر ظاهرة البطالة على النحو الذى كشفته بيانات
تعداد السكان عام ١٩٨٦ ، برزت (موجة) أو (موضة) الصناعات الصغيرة .
لا أقول ذلك نقدا للبحث الذى قرأه علينا الزميل د. محمود حسنى وإنما لمن
يهدأ بالهم ويطمئنوا طالما أن الباحثين قد أولوا المشكلة عنايتهم ، أو لمن
سيشمرون سواعد القدر والإستابة لعدم واقعية الباحثين العلميين ، وتحليقهم
فى آفق الخيال ، وتقصيرهم عن تقديم النصيحة القاطعة .

وربما يجد هؤلاء وأولئك فى البحث المقدم الى مؤتمرا هذا بغيتهم .
فلدينا ورقة بحثية جيدة ، تخيرت موضوعها بعناية وطرحته مشكلته بدقة
وعالجته فى سلاسة وانتهت الى توصيات متعددة . فماذا نبغى أكثر من
ذلك ؟ ولكن قد يتبقى السؤال أيضا : وماذا بعد ؟ أو ما الذى يمكن - ويجب -
عمله بالتحديد كى نتصدى لمشكلة خطيرة كالبطالة ؟

لقد خصص الباحث مقدمة البحث لتعريف وتحديد مشكلة البطالة فى مصر، ورغم أنه نبهنا الى أن أسباب البطالة فى الدول المتقدمة تختلف عنها فى البلدان الآخذة فى النمو ، فقد فاجأنا بأن مصر تعاني من كافة صور البطالة التى أشار اليها الأدب الاقتصادى - فضلا عن أن ذلك غير متصور منطقيا سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية ، فانه لا يفيد فى تحليل الأسباب الحقيقية ، أو تحديد سبل العلاج الفعالة ، لمشكلة البطالة المتفجرة .

— فمن ناحية يقرر الباحث أن فى مصر بطالة اختيارية أو ترفيه (ولست ترفهية كما جاء فى النص) فهل أصبح لدينا العاطلون بالموراثه ؟ وما الحيلة مع أمثالهم ؟ وهل يجوز اعتبار العاملين العائدين من الهجرة المؤقتة متعطلين اختياريا ؟ ولم أعرف أن - المودعين فى شركات توظيف الأموال آثروا - كما يدعى الباحث - الخروج من سوق العمل .

— ومن ناحية ثانية يكتفى الباحث باقتطاف أرقام عن حجم البطالة تتناقض فى مدى جديتها دون أن يخضعها لتقييم أو مراجعة . فبينما يشير الى أن البطالة الاجبارية وصلت الى معدل ١٤٧٪ فى ١٩٨٦ ولأنها بيانات التعداد العام للسكان فقد يتعلل . بحجيتها ، رغم أن هناك مصادر رسمية أيضا ترى أن نسبة البطالة ليست بهذا الارتفاع . ولكنه - فى نفس الوقت - يورد سببا للبطالة المفنعة فى قطاع الادارة الحكومية ، وفى القطاع الزراعى تتراوح بين ٢٠ الى ٤٠٪ . ولست فى موضع اقناع الباحث - والمؤتمرين - بعدم دقة هذه البيانات ، فمؤشرات ذلك كثيرة ويجدر بالباحث تمحيصها .

— ومن ناحية ثالثة يشير الباحث الى أن مصر تعرف كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الدورية . وبينما لا ينازع أحد فى أن البطالة فى البلدان النامية - ومن بينها مصر - تعود الى الاختلال على مستوى الموارد وعناصر الانتاج ، أى من طبيعة هيكلية ، فان تصور الباحث بوجود بطالة دورية ترجع الى انخفاض مستوى الطلب الكلى قد لا تقوم عليه شواهد مؤكدة . هل هناك طاقات عاطلة فى وسائل الانتاج المادية (آلات ومعدات ١٠٠ الخ) ؟ وهل يرجع تعطلها الى قصور الطلب أم نقص المستلزمات ؟ هل ينعكس نقص الطلب وانخفاض الانتاج فى تقليص مستوى التشغيل وطرده العمال ؟ هل تسمح قوانين العمل بذلك ؟ ما علاقته بوجود بطالة مقنعة ؟ ربما تظهر بعض أعراض البطالة الكينزية فى الاقتصاد المصرى ، ولكن المؤكد أن علاج مشكلة

البطالة - أيا كانت - لن يتأتى عن طريق زيادة الطلب الكلى . وربما يكون العكس صحيحا . ولم يكن الباحث فى حاجة الى اطلاق التعميم على هذا النحو بأى حال .

يخصص الباحث القسم الأول من دراسته لتحديد ماهية المشروع الصغير . وقد اتفق الباحث مع كثيرين فى اعتقادهم بأن عدد العاملين يمثل أنسب معيار لتحديد المشروع الصغير وبعد مناقشة لبعض البيانات فى دول متفرقة فقد خلص الباحث الى أن المقصود بالمشروع الصغير هو الذى يوظف من ١ الى ٥٠ عاملا . وان هذا التعريف يضم تحت لوائه المشروعات الحرفية .

وأود هنا أن أوجز عددا من الملاحظات :

١ - أن الباحث لم يحاول التمييز - ثم التركيز - على مفهوم محدد لطبيعة المشروع الصغير ، فهو يشير أحيانا الى المشروعات الصغيرة عامة ، وأحيانا أخرى يشير الى المشروعات الحرفية ، وتارة يستخدم مفهوم الصناعات الصغيرة ، والمشروعات الصناعية الحرفية ، المشروع الحرفى الصغير . الخ . ولا يساعد هذا فى تحديد الخصائص المميزة بوضوح ، ومن ثم الامكانيات الكامنة للتطوير فى المستقبل والسياسات المطلوبة لاحداث هذا التشجيع .

٢ - لم يظهر من البيانات المشار اليها ، وهى ذات طبيعة انتقائية محدثة الأساس الذى يستند اليه تحديد رقم ٥٠ لعدد العاملين كشرط لاعتبار المشروع صغيرا . ورغم أن الباحث يكتفى بالاشارة الى ٦ دول (منها اثنتان أوروبيتان) يعمم استنتاجا حول ارتفاع نصيب المشروعات الصناعية الصغيرة من القوة العاملة الصناعية فى الدول الآخذة فى النمو ، ولا يستثنى الا دولة هى كينيا . ومن ناحية أخرى فان البيانات التى أوردها عن مصر لا تميز بين القطاعين العام والخاص رغم استنتاجه بأن القطاع العام المصرى يتميز بكبر حجم مشروعاته . وكان من الأجدر الرجوع الى بيانات أكثر تفصيلا ودقة حول تقسيم الصناعات والمنشآت حسب العاملين ، لمحاولة تحديد أدق لمفهوم الصناعة الصغيرة ، وتمييزها عن الصناعة الحرفية ، فحسب المسح الذى أجراه البنك الدولى بلغ نسبة المنشآت الصناعية التى يعمل بها أقل من ٥٠ مشتغلا حوالى ٨٥٪ من اجمالى منشآت القطاع الخاص الصناعى يشتغل

بها حوالى نصف عدد العمال ، كما أن بيانات بنك التنمية الصناعية تشير الى أن إنتاج الصناعات الصغيرة فى القطاع الخاص تصل الى حوالى ٢٥٪ من الانتاج الصناعى لهذا القطاع .

٣ - لا اتفق مع الباحث - وغيره من الباحثين الذين يكتفون بمؤشر واحد لتحديد المشروعات أو الصناعات الصغيرة . ان الباحث كغيره من الباحثين ينجحون الى محذور الكثافة الرأسمالية الذى يحد من واقعية معيار عدد العاملين . وعندما يكون الغرض الرئيسى من دراسة امكانيات قطاع الصناعات الصغيرة هو الاستفادة من أحد سماته الأساسية المتعلقة بقدرته على خلق فرص عمل كثيرة فان تجاهل طبيعة الصناعات الصغيرة ودرجة الكثافة الرأسمالية قد تأتى بنتائج عكسية . ومن القراءة المتأنية للبحث يبدو لى أن الكبر والصغر فى المشروعات يتعلق بحجم رأس المال وليس العكس . وكما يظهر من سياسة الاستثمار فى مصر ، فان القطاعين العام والخاص على حد سواء يميلان الى استخدام أساليب انتاج ذات كثافة رأسمالية عالية . ويفسر ذلك - فى رأى - باعتبارين ، أولهما السياسة الاقتصادية التى تؤثر فى الأسعار النسبية للعوامل ، مثل المغالاة فى سعر الصرف المستخدم فى تقدير واردات السلع الرأسمالية ، أما الثانى فيتعلق بالاختيار التقنى الذى يميل الى استيراد تكنولوجيا جاهزة ، قد لا تكون مناسبة لظروف الوفرة النسبية للعوامل فى مصر .

٤ - ويرتبط بهذه النقطة أيضا ما يشيع لدى البعض من أن المقصود (سواء بمعيار عدد العاملين أو حجم رأس المال والاستثمارات) هو المصنع صغير الحجم ، أى منشأة من خط انتاجى أو خطين قد يستخدم ١٥ - ٢٠ عاملا باستثمارات تصل الى ٢ مليون جنيه مثلا (كما هو الحال فى عدد من الصناعات الغذائية والمشروعات) . وأعتقد أن المفهوم للصناعات الصغيرة يلزم أن يرتبط بالخصائص الاقتصادية والتكنولوجية التى تتعلق بطبيعة العملية الانتاجية للصناعات الصغيرة ، وتلتصق بالصناعات الغذائية (الوسيطة) والتجميعية ، وغالبا ما تبعد كثيرا عن السلعة النهائية .

ويؤيد ما أذهب اليه من عدم الاكتفاء بمؤشرات عدد العاملين أو درجة الكثافة الرأسمالية . قول الباحث بأن الدراسات التطبيقية عن بعض دول

شرق آسيا تبين ان نجاح القطاع الصناعى فى هذه الدول يرجع الى تنمية
الصناعات التى تنتج سلعا كثيفة العمل أكثر منه الى الاهتمام بتنمية
الصناعة صغيرة الحجم .

وقد طور الباحث هذه القضية بجدية عندما ناقش حقيقة اتجاه
الصناعات الصغيرة الى استخدام طرائق انتاج كثيفة العمل ، ضمن عرضه
لأهم خصائص المشروع الصغير فى القسم الثانى من الدراسة . وبعد أن
استنتج - على استحياء ميل الصناعات الصغيرة الى استخدام فنون انتاج
أقل كثافة فى رأس المال ، فانه عاد الى التأكيد بأنه فى أوائل الثمانينات اتجهت
هذه الصناعات الى تبني طرق انتاج أكثر كثافة رأسمالية مما كانت عليه من
قبل ، بحيث اقتربت الى حد كبير من درجة الكثافة الرأسمالية فى الصناعات
الكبيرة ، بل وتخطتها فى بعض الصناعات ، وأود أن ألفت نظركم الى أن
هذا البعض هو ٩ فروع صناعية من بين ٢٢ فرعا تضمنها الجدول الموجود
بالدراسة .

ومما لاشك فيه أن الباحث كان محقا فى تفسيره لميل الصناعة فى مصر
(سواء من جانب المشروعات الصغيرة أو الكبيرة) الى استخدام أساليب
انتاج كثيفة رأس المال نتيجة اختلال يوق العمل المصرى ، وارتفاع تكلفة
العمل . ولكن يبقى أيضا السؤال ذو شقين : -

فمن ناحية لا يفسر لنا هذا الاعتبار وحده عدم تشجيع أو نجاح
الصناعات الصغيرة فى فقرات لم تكن فيها تكلفة العمل مرتفعة ، بل كانت
رخيصة نسبيا . ومن ناحية ثانية فان الباحث لم يبين - فى هذا الخصوص -
لماذا لم تتحقق امكانية اتباع الدولة ذات الوفرة النسبية فى العمل غير الماهر
لاستراتيجية تنمية الصادرات وما اذا كان رخص اليد العاملة يضمن تلقائيا
نجاح هذه الاستراتيجية ، لماذا لم يحدث ذلك فى مصر مثلا ؟

ان المشكلة لا ترجع الى الاختيار بين الصناعات الصغيرة أو المشروعات
الكبيرة ، أو بين الفنون الانتاجية المختلفة ، وانما الى طبيعة استراتيجية
التصنيع المتبعة التى ركزت على الاستهلاك عموما واستهلاك الطبقة المتوسطة
بصفة خاصة . وأخشى أن يكون الحديث المتكرر حول الصناعات الصغيرة
صرفا للانظار عن المناقشة الجادة للاستراتيجية الملائمة فى ظل نقص الموارد

الطبيعية والتي يتوجب بالتالى أن تستند الى التصنيع . ولعله يحضرنى هنا سؤال ضرورى : هل كان من الممكن اقامة عشرات المشروعات المصنعة لمنتجات الالومنيوم مالم يتم انشاء مجمع صناعة الالومنيوم مثلا ؟

فى القسم الثالث من الدراسة يناقش الباحث المعوقات التى تواجهه المشروع الصغير . ويبرز هنا أيضا أثر عدم وضوح مفهوم الصناعات الصغيرة ، والميل الى اعتبارها المصانع أو المنشآت ذات الحجم الصغير ، وذلك عندما يخلص الباحث الى أن المشروعات الصغيرة تكون أكثر احتمالا لأن تغلق من ان تنكمش فى مواجهة أثر منافسة المشروعات الكبيرة . وأثير هنا ملاحظتين :

الأولى : لو أن المشروعات الصغيرة قامت استنادا الى ميزتها النسبية الحقيقية المتمثلة فى الكثافة العالية للعمل - فى ظل الرخص النسبى للعمالة، فانها تستطيع الانتاج بتكلفة أقل تمكنها من المنافسة عندما تنتج سلعا ذات كثافة عمل مرتفعة ، أو تخفيض تكلفة المنتج النهائى للصناعة الكبيرة التى تتكامل (من خلال التعاقد) معها مما يؤدى الى زيادة الطلب على منتجاتها فى النهاية ، ودخول مشروعات أخرى فى الصناعة الصغيرة .

الثانية : وتتعلق بتسجيل الباحث لتوزيع المنشآت حسب حالة العمل واستنتاجه بأن ١٢٥٪ من المنشآت مغلقة نتيجة لأثر الازاحة ، ولم يتبين لنا ما اذا كانت كل هذه المنشآت تقع فى نطاق المشروعات الصغيرة ، كما لم يوضح لنا أساس اعتقاده بأن السبب يكمن فى أثر الازاحة وليس فى ضعف الجدوى الاقتصادية للمشروع أصلا ، أو فساد الادارة وسوقها ، أو فى قصور المدخلات . الخ ، مما ينطبق على المشروعات الصغيرة والكبيرة معا .

يخلص الباحث الى نتيجة منطقية قد لا ينازعه فيما أحد ، وهى أن خلق الوظائف والمشروعات الصغيرة ليسا بالضرورة متلازمين ، اذ هناك العديد من المشروعات الصغيرة تميل الى استخدام أساليب انتاج كثيفة رأس المال . ومن ثم يرى أن تشجيع المشروعات الصغيرة شرط ضرورى وان كان غير كاف لخلق المزيد من الوظائف . وربما يكون العكس صحيحا فى نظرى واستنادا الى استخلاص الباحث نفسه ذلك أن الشرط الضرورى هو أن - يتم اختيار المشروعات الصناعية أيا كانت على أساس سليم من الاسعار الاقتصادية

النسبية ، واذا كانت الصناعات الصغيرة تتميز بقدرتها على خلق فرص عمل أكثر فيكفى أن تتجه الدولة الى تشجيعها ضمن اطار أشمل لاستراتيجية تصنيع ملائمة . وفى ضوء هذه الاستراتيجية يمكن أن تكون التوصيات المتعددة التى أوردها الباحث فى ختام دراسته مفيدة ليس فقط لتشجيع للصناعات الصغيرة ، وإنما تحفيز التصنيع عموماً .

تعقيب على بحث

مدى واقعية الإمال المعقودة على المشروعات الصغيرة

فى حل مشكلة البطالة فى مصر

أ. د. محمد فتحى صقر

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

تتناول الدراسة المقدمة من الدكتور / محمود حسن حسنى بحث مدى اسهام المشروعات الصغيرة فى حل مشكلة البطالة فى مصر باعتبارها من المشكلات الرئيسية التى أبرزت احصاءات التعداد الاخير (١٩٨٦) مدى خطورتها وفداحتها كما ونوعا على حد سواء . ويعد اختيار موضوع البحث اختيارا موقفا حيث تشكل المشروعات الصغيرة احدى ركائز استراتيجيات التنمية التى تستهدف مواجهة مشكلة البطالة وتحقيق التوظيف الكامل .

ويستعرض البحث فى مقدمته (كمدخل تمهيدى - أشكال البطالة وصورها المختلفة) بطالة اختيارية / جبرية - بطالة مقنعة / صريحة - بطالة دورية / هيكلية / احتكاكية (٠٠٠) . مؤكدا تواجدها بكافة نوعياتها فى الاقتصاد المصرى بصورة أو بأخرى ومسترشدا فى ذلك ببعض التقديرات الواردة فى بحوث أخرى قدمت هذا العام فى الندوة القومية الاولى للمشروعات الصغيرة (كلية التجارة / جامعة حلوان) ، وفى المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد (كلية الاقتصاد / جامعة القاهرة) ، ويخلص الباحث من هذا التمهد الى ضرورة التصدى لهذه المشكلة من خلال اتباع سياسات متفاوتة الاجال أى من خلال سياسات قصيرة المدى وأخرى متوسطة وطويلة المدى ، ومن هنا تبرز أهمية الموضوع الذى يتعرض له البحث .

ومع تسليمنا بانتشار البطالة بكافة أشكالها وصورها وبدرجات متفاوتة فى الاقتصاد المصرى الا أن الاعتبارات التى ذكرها الباحث لتفسير لبعض أشكال البطالة تعد قاصرة بعض الشيء .

فبطالة المتعلمين على سبيل المثال لا ترجع الى الأساليب الفنية للانتاج كما ذكر الباحث بقدر ما تعكس الاختلال الهيكلى القائم بين النظام التعليمى من ناحية وسوق العمل من ناحية أخرى اذا ما نظرنا الى تحيز النظام لمصالح التعليم الجامعى وعدم موازنة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل .

وبالمثل تجد البطالة الاحتكاكية تفسيرها فى تراخى الموارد البشرية المتاحة عن مسايرة التقدم السريع فى تقنيات الانتاج والتنظيم والادارة، وهذه الظاهرة قد تنتشر فى أى قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى طالما يمر بتطورات تكنولوجية سريعة لا تقترن باعادة تأهيل أو تدريب فى المجالات التخصصية الجديدة ، ومن ثم يتعذر الجزم بأن الظاهرة أكثر شيوعا فى القطاع غير الرسمى كما يشير الباحث ، أضف الى هذا أن ما ورد ذكره بشأن انتقال قدر كبير من العاملين الى مشروعات الاستثمار الأجنبى والقطاع الخاص الحديث فى أعقاب سياسة الانفتاح الاقتصادى لا يعد سببا أو مظهرا للبطالة الاحتكاكية ، - بل يعكس على نقيض ذلك قصورا فى العرض نتيجة ندرة العمل الفنى والماهر بالمقياس على الطلب على هذه النوعية من خدمات العمل .

وكذلك بتعين التحفظ على بعض التفسيرات التى أوردها الباحث لتفتش ظاهرة البطالة الهيكلية التى يقرنها بارتفاع الكثافة الرأس مالية وتحيز الهيكل الصناعى لمصالح الأنشطة كثيفة رأس المال فى فترة الستينيات ، واعتماد الشركات متعددة الجنسية على تقنيات مدخره لعنصر العمل فى فترة السبعينيات ، فهذه الاعتبارات تعد هامشية فى واقع الأمر ، فانكماش حجم القطاع الخاص ودائرة نشاطه لعب دورا لا يستهان به فى ظهور البطالة فى فترة الستينيات وان كادت السياسات الاجتماعية التى انتهجتها الدولة حينذاك فى مجال التوظيف ساعدت على التخفيف من حدة الظاهرة والوصول بمعدلاتها الى ٢ - ٣٪ فقط مع تحويلها من صورتها الصريحة السافرة الى بطالة مستترة أو مقنعة ، وكذلك لا ينبغى أن نعول كثيرا على الشركات عابرة القوميات TNC وهو تعبير أدق من مصطلح الشركات متعددة الجنسيات - فى تفسير انتشار ظاهرة البطالة الهيكلية فى السبعينيات نظرا لمضعف الوزن النسبى لهذه الشركات فى هيكل الاقتصاد المصرى والذى لا يتعدى ٣٪ من جملة الاستثمارات القومية وفقا لاحصائيات الهيئة العامة للاستثمار ، هذا مع ملاحظة أن مشكلة البطالة لم تكن قد اشتدت بعد خلال

هذه الفترة (٧٪ فى عام ١٩٧٦) ، وكان من الاجدى التركيز على تقصى أسباب تفاقم المشكلة فى فترة الثمانينيات والذى يعزى الى محدودية فرص العمل المتاحة فى الاقتصاد المصرى مع انتشار الكساد الاقتصادى وانكماش فرص الاستثمار وانحسار حركة العمالة المصرية فى الأسواق العربية وعودتها الى الانضمام مرة أخرى لسوق العمل بالمداخل .

وإذا انتقلنا الى هدف الدراسة كما ذكره الباحث ألا وهو « التعرف على مدى اسهام المشروعات الصغيرة بصفة عامة ، والصناعات الصغيرة بصفة خاصة فى خلق الوظائف واستيعاب فائض القوى العاملة المتاح » ، فاننا نلاحظ أن صياغة الهدف من الدراسة جاءت مبهمة الى حد كبير حيث يفهم من واقع عنوان البحث ومقدمته ، أن الدراسة تختص بعرض التجربة المصرية كحالة تطبيقية ، بينما نجد أن الباحث قد تعرض الى الصناعات الصغيرة فى كثير من الاحيان بوجه عام مستشهدا بأمثلة من دول أخرى متقدمة ونامية مع الاشارة أحيانا الى التجربة المصرية ، كما أنه لا يتضح من هدف الدراسة ما اذا كان التحليل المقدم سيتناول دور الصناعات الصغيرة فى خلق مزيد من التشغيل فى اطار مجموعة السياسات قصيرة الأجل لمعالجة الاختلالات الوقتية فى سوق العمل أم كجزء من استراتيحية انمائية شاملة متوسطة وطويلة الأجل تستهدف تعظيم فرص العمل فى الاقتصاد المصرى .

أضف الى ما تقدم عدم ارتباط مقدمة البحث ارتباطا مباشرا بالهدف الرئيسى منه ، حيث ينصرف الهدف الى تبيان مدى اسهام الصناعات الصغيرة فى مواجهة فائض العرض وخلق مزيد من الوظائف ، أى أنه يتعرض لبحث نوعية محددة من البطالة الصريحة الناشئة عن محدودية سوق العمل عن استيعاب الغرض المتزايدة والتي تختلف تماما فى أسبابها ومظاهرها عن الصور الاخرى من البطالة ، كما أن سبل علاجها لا ترتبط بالضرورة بنشاط الصناعات الصغيرة . ولذا كان من الأجدى الاكتفاء باستعراض مشكلة البطالة التى يتوقع أن تتصدى لها الصناعات الصغيرة دون غيرها من صور البطالة التى قد تستلزم حلولاً أخرى بحسب طبيعتها تخرج عن نطاق البحث .

ولتوكيد أهمية الصناعات الصغيرة فى توفير المزيد من فرص العمل ، يستند الباحث الى الفرضية القائلة « بأن المشروعات الصغيرة تستخدم طرائق انتاج أكثر كثافة فى العمل » ويحاول تمحيص هذه الفرضية مسترشدا ببعض

الإحصاءات الخاصة بالكثافة الرأسمالية للمشروعات الصغيرة والكبيرة .
وبرغم عمومية هذه المقولة ودلالاتها ، إلا أنها لا تكفى وحدها لتأكيد فاعلية
الصناعات الصغيرة فى مواجهة مشكلة البطالة أو لتقرير أفضليتها بالمقارنة
بالصناعات ذات الاحجام الكبيرة ، فالتركيز على معامل العمل / رأس المال
وحده انما يتجاهل معايير أخرى لا تقل أهمية مثل امكانات النمو المتاحة أمام
المشروعات الصغيرة والتي تتقرر فى ضوء نمط توزيع الدخل وهيكل الطلب
على الأنشطة المختلفة ، ومثل استراتيجية التصنيع وطبيعة الهيكل الصناعى
ومدى التكامل بين الصناعات والأنشطة ، كما تلعب المحددات التكنولوجية
والاقتصادية دورا هاما فى تقرير امكانات توسع الصناعات الصغيرة ، مثل
اعتبارات عدم القابلية للتجزئة ووفورات النطاق .

وإذا نظرنا الى عناصر البحث نجد أنها تتناول تعريف المشروع الصغير
وخصائصه الرئيسية ومعوقاته وكذا مقترحات زيادة فاعليته مستقبلا .
والباحث يقدم عرضا جيدا لهذه النقاط وان كان يميل الى التعميمات نقلا عن
دراسات أخرى ، وكان من الأفضل التركيز على دراسة الحالة المصرية وتدعيم
النتائج المستخلصة بإحصاءات موعيده لها ، خاصة وأن هدف الدراسة - كما
هو وارد بالعنوان . هو بحث مدى واقعية الآمال المعقودة على المشروعات
الصغيرة فى حل مشكلة البطالة فى مصر ، وهو التساؤل الذى لم تجب عنه
الدراسة بمراحة على نحو محدد . ودليل ذلك أن الدراسة لم تقدم تحليلا
للمشكلات التى تواجه الصناعات الصغيرة فى مصر على وجه الخصوص
ولم تشر لانجازاتها أو لمعدلات النمو المحققة فى الفترات السابقة أو ما يفيد
موقع الصناعات الصغيرة على الخريطة الاقتصادية لمصر ومكانتها فى الهيكل
الصناعى القائم ، وكذلك لم تتناول الدراسة بحث امكانات النمو المتاحة أمام
الصناعات الصغيرة وقدرتها الاستيعابية من العمالة وعلاقتها بعرض قوة
العمل مستقبلا ومن ثم دورها فى امتصاص فائض القوى العاملة . ولاشك
أن هذه التساؤلات على درجة بالغة من الاهمية وتشكل لب الموضوع ويتعذر
بدون الاجابة عليها الوقوف على مدى واقعية الآمال المعقودة على الصناعات
الصغيرة فى التصدى لمشكلة البطالة .

وفى الجزء الأول من الدراسة ، يثير الباحث مشكلة تعريف الصناعات
الصغيرة ويأخذ التعريف الذى يستند الى معيار عدد العاملين نظرا لشيوع
(الموارد البشرية)

وسهولة استخدامه بالمقارنة بالمعايير الأخرى ، إلا أنه يحدد حجم المشروع الصغير بصفة المشتغلين (١ - ٥٠ عامل) ، ويستدل على ذلك من بعض الإحصاءات التي أوردها بالجدولين رقم (١ ، ٢) ، فى حين أن البيانات المشار إليها لا تدعم الحجم الذى تبناه الباحث لتحديد نطاق المشروع الصغير، فالجدول رقم (١) يشير الى أن المشروعات الصغيرة يمكنها أن توظف فى الدول المتقدمة حتى ٢٠٠ عامل (المملكة المتحدة) أو ٢٥٠ عامل (الولايات المتحدة) أو ٣٠٠ عامل (اليابان) ، كما يمكن للعمالة فى المشروعات الصغيرة فى بعض الدول النامية أن تصل الى ١٠٠ فرد (بنجلاديش) أو ما بين ٥١ - ١٠٠ عامل كما هو الحال بالنسبة للهند . أما إحصاءات الجدول رقم (٢) الخاص بالمشروعات الصغيرة باليابان فتضم خمسة أفراد فأقل فى مجال تجارة الجملة والتجزئة وثلاثين فرد فأقل فى مجال التعدين والصناعة والمواصلات (هذا مع ملاحظة وجود تعارض بين أرقام هذا الجدول والجدول السابق فيما يختص بحجم المشروعات الصناعية الصغيرة فى اليابان) .

وتجدر الإشارة أيضا الى أن الدراسة لا تتعرض الى المعايير المطبقة فى مصر لتعريف الصناعات الصغيرة والتي تتفاوت من جهة لأخرى وكان يتعين الإشارة إليها ، فجهاز الصناعات الحرفية ، على سبيل المثال ، ينظر الى الأنشطة التي توظف أقل من عشرة عمال على أنها أنشطة حرفية وتتبنى وزارة التخطيط معيار (٥٠ عامل فأقل) لتحديد المشروع الصغير ، بينما تعرف وزارة الصناعة المشروع الصغير بأنه المشروع الذى يوظف أقل من ١٠٠ فرد ولا يزيد رأس ماله المستثمر فى الآلات والمعدات عن نصف مليون جنيه بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني . علاوة على ما تقدم ، نجد أن الدراسة اكتفت باستعراض بعض المعايير الكمية لتحديد حجم المشروع الصغير دون التنويه الى المعايير غير الكمية التى تعتمد على الفروق الوظيفية مثل النمط الفردى فى الإدارة ونوعية النشاط والمنتج واعتماد التعامل على العنصر الشخصى وطبيعة نظام الانتاج (عائلئ / ورش / حرف يدوية / صناعة منزلية / ٠٠٠ الخ) ، برغم أهمية هذه المعايير الوظيفية فى توصيف المشروعات الصغيرة .

وفى تقويم مكانة الصناعات الصغيرة ، يقرر الباحث « أن المشروعات الصغيرة مازالت تستحوذ على جزء كبير من النشاط الإقتصادى ويمكن

الزعم باستمرار هيمنة المشروعات الصغيرة ٠٠٠ « الا أنه لا يدعم هذه المقولة باحصاءات بل على نقيض ذلك يقدم لنا ما يفيد ضالة الاهمية النسبية للصناعات الصغيرة وتواضعها الشديد ، اذ تشير الدراسة من واقع الجدول رقم (٤) الى محدودية مساهمة الصناعة الصغيرة فى القيمة المضافة والعمالة الصناعية الكلية ، حيث لا تتجاوز هذه المساهمة ٣٪ ، ١٠٪ على التوالى ، كما أن المسار الزمنى الذى يصوره الشكل رقم (١) عن المشروعات مختلفة الحجم يعكس التناقص المستمر فى الاهمية النسبية للمشروعات الحرفية وتباطوء بل وتراجع نمو المشروعات الصغيرة لصالح المشروعات الكبيرة التى تنمو بمعدل متزايد .

وعند التعرض لخصائص المشروعات الصغيرة يشير الباحث الى اتجاه هذه المشروعات الى استخدام طرائق انتاج كثيفة العمل وينتهى بذلك الى القول بأن هذه المشروعات توظف قدرا من الايدى العاملة يفوق ما توفره المشروعات كبيرة الحجم من العمالة ، « وهذه المقولة لا تصدق فى واقع الأمر الا اذا تحققت فروض معينة ، مثل ثبات حجم رأس المال المستثمر فى كلا النوعين من المشروعات وتجانس المنتج وتمائل الطلب وخضوع الانتاج لقانون ثبات أو تناقص الغلة مع الحجم ، ولكن اذا ما استبعدنا هذه الفروض وأخذنا فى الاعتبار اختلاف نطاق الانتاج فان كبر حجم المشروع قد يقترن بتوظيف عمالة أكثر ناهيك بالعمالة غير المباشرة التى تتولد فى الصناعات المغذية وفى الصناعات الأخرى التى تعتمد على انتاجه ، ومن ثم، فان اعتبارات اقتصاديات التشغيل والانتاج ووفورات النطاق ودرجة التشابك الصناعى وعلاقات الارتباط والاعتماد المتبادل يجب أن تأخذ مكانها جنبا الى جنب مع اعتبارات الكثافة الرأسمالية عند اجراء المفاضلة بين الاحجام المختلفة للمشروعات حتى من منظور التوظيف البحث ، كما ننوه أيضا أن ما ذكره الباحث من ضرورة ترجيح وحدات عناصر الانتاج باستخدام الاسعار المحاسبية لتفادى مشكلة عدم التجانس لا يعد أمرا حتميا بل أن الاسعار المحاسبية تستخدم أساسا لحساب تكلفة الفرصة البديلة أو نفقة الاختيار كى تعكس الندرة أو التكلفة الحقيقية للموارد من منظور الاقتصادى ولا سيما فى حالة وجود اختلالات واضحة فى السوق

Market Distortions

وليس لتفادى أخطاء التجميع كما ذكر الباحث .

بالإضافة الى ما تقدم ، يستشهد الباحث ببعض الاحصاءات الواردة بدراسة أخرى قدمت فى الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة لتأكيد انخفاض الكثافة الرأسمالية للمشروعات الصغيرة مقارنة بالمشروعات كبيرة الحجم ، (جدول رقم ٦) ، الا أن بيانات الجدول ذاته لا تؤكد مقولة الباحث حيث نجد أن الكثافة الرأسمالية للمشروعات الصغيرة تزيد فى صناعة المشروبات والغزل والنسيج والجلود والاحذية والورق ومنتجاته والطباعة والنشر وفى صناعة الخزف والصينى والمعادن الأساسية وفى صناعة الماكينات والأدوات الكهربائية بالمقارنة بالكثافة المناظرة فى المشروعات الكبيرة ، كما تتساوى معاملات الكثافة بينهما فى صناعة الخشب ، علاوة على هذا ، فانه توجد تحفظات كثيرة على التعريفات والمفاهيم المستخدمة التى يشوبها الكثير من القصور . فما هو المقصود بالفن الانتاجى البديل والفن الانتاجى الملائم ، وما هى دلالة الارقام المذكورة ، بمعنى هل هى تعبر عن معاملات كثافة رأس مال/عمل ، واذا كان الأمر كذلك ، هل يقصد برأس المال اجمالى التكاليف الاستثمارية أو تكلفة الأصول الثابتة دون رأس المال العامل أو تكلفة الآلات والمعدات فقط ؟؟ وهل المقصود التكلفة الاجمالية شاملة الاهلاكات ؟؟ أم التكلفة الصافية ؟ وهل قدرت بالأسعار الجارية أم الثابتة ؟ وهل هى القيمة الدفترية للاصول أم القيمة السوقية الجارية ؟ ، وهل المقصود بعنصر العمل وحدات العنصر ذاته أى عدد العمال ؟ أم قيمة الاجور المناظرة؟ وبالتالي تحسب الكثافة لكل جنيه أجر مشغل . أضف الى هذا عدم تحديد الجدول لنطاق الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة .

أما الخاصية الثانية التى ذكرها الباحث والمتعلقة بانخفاض الحجم المطلق لرأس المال ومتوسط التكلفة لفرصة العمل من رأس المال المستثمر فى الصناعة الصغيرة بالمقارنة بالصناعة الكبيرة - فهى مجرد تكرار للخاصية الأولى سالفة الذكر ، والمتعلقة بانخفاض الكثافة الرأسمالية للمشروعات الصغيرة .

وكذلك أشار الباحث الى دور الصناعات الصغيرة فى تغيير الهيكل الصناعى ، وهذه النقطة لا تعد من الخصائص المميزة للصناعات الصغيرة كى يدرجها الباحث تحت عنوان « خصائص المشروع الصغير » بل هى من الوظائف التى يمكن أن يضطلع بها المشروع الصغير اذا ما توفرت له

المقومات الاقتصادية وتهىء له المناخ الاستثمارى الملائم لنمو والتأثير فى الهيكل الصناعى القائم . ونحن نتفق مع الباحث فى دعوته الى التقليل من حدة التركيز ومن الممارسات الاحتكارية لبعض الشركات وفى أهمية فتح الباب أمام المشروعات الجديدة الراغبة فى الانضمام الى الصناعة لتدعيم المنافسة السوقية الا أننا نؤكد هذه الدعوة عامة يمكن أن تستفيد منها كافة المشروعات بصرف النظر عن الحجم ولا تختص بالمشروعات الصغيرة فحسب .

وفى مجال المعوقات التى تواجه المشروع الصغير ، يستعرض الباحث مجموعة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على كفاءة التشغيل والنمو ، الا أنه يعرض هذه المعوقات بشكل عام مع الاسترشاد أحيانا ببعض الأمثلة لدول أخرى مثل كوريا والفلبين والسنغال ودون التعرض لطبيعة هذه المعوقات ودرجة خطورتها فى حالة التجربة المصرية ، ويشير الباحث الى مخاطر الازاحة بالنسبة الى المشروعات الصغيرة مقارنة بالمشروعات الكبيرة عموما ويستشهد فى ذلك ببيانات الجدول رقم (٨) التى توضح توزيع المنشآت حسب حالة العمل فى مصر لتأكيد هذه المقولة فى حين أن البيانات المشار اليها لا تفصح عن حجم المنشآت المتوقفة عن العمل ، كما أنه قد يرجع التوقف لاعتبارات أخرى لا علاقة لها بمزاحمة المنشآت الكبيرة مثل السفر للعمل بالخارج .

وبرغم ما أوردناه من تحفظات على الدراسة الا أننا نتفق مع الباحث فى الخلاصة التى انتهى اليها وهى أن تشجيع المشروعات الصغيرة وان كان شرطا ضروريا لخلق مزيد من الوظائف الا أنه غير كاف وحده وانما يستلزم الأمر تشجيع استخدام الاساليب الانتاجية كثيفة العمل بوجه عام واعادة تشكيل تركيبة الناتج بحيث تزداد الاهمية النسبية للمسلع كثيفة العمل سواء أكانت للاستهلاك المحلى أم للتصدير ، كما نتفق معه أيضا فيما أوردته من توصيات للتغلب على المعوقات الداخلية والخارجية التى تواجه الصناعات الصغيرة ضمانا لزيادة فاعليتها مستقبلا فى المساهمة فى التخفيف من حدة مشكلة البطالة فى مصر .